Mansoura Engineering Journal, (MEJ), Vol. 33, No. 3, September 2008. A. 1

التنمية العمرانية الشاملة لمصر في القرن الواحد والعشرون
(٢) من (٩)

THE COMPREHENSIVE URBAN DEVELOPMENT OF EGYPT IN THE 21ST CENTURY

د / محمد عبد الرحمن حسن المكاوي
الأستاذ المساعد بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة جامعة المنصورة
E-Mail: mohamedmakawy@yahoo.com
Fax: 050 2244690

مع تردى أحوال العمران والتكدس في الوادي والدلتا رغم ما تزخر به مصر من مساحات شاسعة تتمتع بإمكانيات وموارد طبيعية متميزة كان لابد من تغيير مفهوم التنمية العمرانية وتبنى إستراتيجية جديدة تقوم على فكر متطور ونظرة شمولية.

وفى إطار هذا المفهوم فإن إستراتيجية التنمية العمرانية الشاملة لمصر في القرن الواحد والعشرون تقوم على محورين أساسيين هما **الارتقاء بالهيكل العمرانى القائم، وتنمية المناطق الصحراوية.**

تناول البحث السابق تنمية المجتمعات الريفية في مصر كأحد محاور الارتقاء بالهيكل العمراني القائم، وكمحور أخر من محاور الارتقاء بهذا الهيكل فإن هذا البحث يتناول **تطوير المجتمعات الحضرية في مصر: دراسة حالة مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية.**

Accepted September 29, 2008

A. 2 Mohamad Abd Alrahman Almakawy

نحو إستراتيجية لتطوير المجتمعات الحضرية في مصر
دراسة حالة مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية

TOWARDS A STRATEGY FOR DEVELOPMENT OF THE URBAN COMMUNITIES IN EGYPT.
THE CASE OF AL-MANSOURA CITY IN DAKAHLIA PROVINCE.

ABSTRACT:

The urban communities in Egypt suffer from a lot of problems which affect negatively the social, economic, environmental quality of people life in these communities. The most important problems are: the continous and increased need for housing in the time that slume areas increased, poverty and increased unemployment due to the shortage of job opportunities as a result of weakness of the economic base of these communities, the shortage of infrastructure and services, and environmental pollution produced from the increased quantities of waste.

The strategic approach to develop the urban communities in Egypt depends mainly on overcoming these main problems in order to improve the quality of people life specially the poor.

This paper discusses developing the urban community in Almansoura city as a case study, and proposes a strategy for developing it. This proposed strategy may contribute as a guide for developing other urban communities in Egypt.

ملخص البحث:

تعانى المجتمعات الحضرية في مصر من مشاكل عديدة تؤثر سلبيا على جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكان تلك المجتمعات، تتمثل أهم هذه المشاكل في: الحاجة المستمرة والمتزايدة للإسكان في الوقت الذي تتزايد فيه المناطق العشوائية، الفقر والبطالة المتزايدة الناتجة عن قلة وجود فرص العمل نتيجة لضعف القاعدة الاقتصادية في تلك المجتمعات، نقص المرافق والخدمات، والتلوث البيئي الناتج عن زيادة كمية المخلفات.

إن المدخل الاستراتيجي لتطوير المجتمعات الحضرية في مصر يعتمد أساسا على التغلب على هذه المشاكل الأساسية وذلك من اجل تحسين مستوى المعيشة للسكان وخصوصا الفقراء.

وهذه الورقة البحثية تتناول تطوير المجتمع الحضري في مدينة المنصورة كحالة دراسية وذلك من خلال اقتراح إستراتيجية لتطوير المدينة، هذه الإستراتيجية يمكن أن تكون نموذجا لتطوير مجتمعات حضرية أخرى في مصر.

الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى اقتراح إستراتيجية لتطوير المجتمع الحضري في مدينة المنصورة، هذه الإستراتيجية يمكن أن تكون نموذجا لتطوير مجتمعات حضرية أخرى في مصر، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

- المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال تدعيم واستحداث القاعدة الاقتصادية للمدينة وتوفير فرص عمل جديدة بها.
- توفير الخدمات وتدعيم المرافق الأساسية بالمدينة وتنمية البيئة وذلك لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- التعامل مع قضايا المسكن والعشوائيات والحد من تزايد المناطق العشوائية.
- الإدارة الجيدة للأرض، ورفع كفاءة الإدارة المحلية، وضمان حصول محدودي الدخل على الدعم والخدمات.

منهجية البحث:

يتواصل هذا البحث في أربعة أجزاء رئيسية، فيتناول الجزء الأول منه المدخل الإقليمي للدراسة، ويتناول الجزء الثاني التعرف على الأوضاع الراهنة المؤثرة على المدينة، أما الجزء الثالث فيتناول دراسة القطاعات التنموية وقضاياها في مدينة المنصورة، وفى الجزء الرابع سيتم اقتراح إستراتيجية لتطوير مدينة المنصورة.

١ ـ المدخل الإقليمي للدراسة:

يتناول المدخل الإقليمي للدراسة ملامح إقليم الدلتا من حيث موقع إقليم الدلتا من الجمهورية والأهداف التنموية للإقليم، ثم ملامح محافظة الدقهلية من حيث موقعها من إقليم الدلتا وأوضاعها الاقتصادية والديموجرافية وبنيتها الأساسية وأهدافها التنموية كالتالي:

١ ـ ١ : ملامح إقليم الدلتا

١ ـ ١ ـ ١ : موقع إقليم الدلتا من الجمهورية

مدينة المنصورة (منطقة الدراسة) هي عاصمة محافظة الدقهلية التي تتبع إقليم الدلتا الذي يشغل المنطقة الوسطى من شمال الجمهورية حيث يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا بواجهة بحرية تصل إلى ٢٠٠ كيلو متر إلى حدود إقليم القاهرة جنوبا، كما يحده إقليم قناة السويس شرقا والصحراء الغربية من جهة الغرب.

ويتسم المناخ في الإقليم بأن النطاق الساحلي الشمالي يكون أكثر دفئا في فصل الشتاء مقارنة بالمناطق الواقعة في جنوبه كما انه اقل حرارة وأكثر رطوبة في فصل الصيف عن باقي الدلتا، وترتفع سرعة الرياح في هذا النطاق الساحلي وتقل كلما اتجهنا جنوبا داخل الإقليم، كما يتزايد معدل سقوط الأمطار كلما اتجهنا شمالا.

ويتكون الهيكل الإداري لإقليم الدلتا من خمس محافظات هي الدقهلية ، دمياط، كفر الشيخ، المنوفية، الغربية، بإجمالي عدد مراكز ٤٦ مركزا تضم ٥٧ مدينة، ١٧١٤ قرية منها ٣٢٣ قرية رئيسية، ١٣٩١ قرية فرعية.

١ ـ ١ ـ ٢ : الأهداف التنموية لإقليم الدلتا

تتمثل الأهداف التنموية لإقليم الدلتا في الآتي :

- الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من الزحف العمراني عليها وتشجيع النمو على الأراضي الصحراوية.
- الاهتمام بتوفير ورفع كفاءة الخدمات الإنتاجية والبنية الأساسية.
- تعزيز القدرة الإنتاجية لإقليم الدلتا من خلال التوسع الرأسي في الزراعة وتطوير أداء المنشآت الصناعية القائمة مع الاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد، وكذا النهوض بمستويات أداء القطاعات الخدمية المغذية والمكملة للأنشطة الإنتاجية.
- رفع كفاءة مستوى الخدمات المقدمة لمواطني الإقليم مع تقليل التفاوتات بين المراكز الحضرية والريفية وفيما بين المحافظات المكونة للإقليم.
- تقديم الحوافز للقطاع الخاص وتهيئة المناخ للقيام بدوره في مجال التنمية الاقتصادية.
- العمل على التكامل بين الأنشطة المختلفة بالإقليم.
- تنمية القدرة التصديرية للإقليم من خلال استغلال المزايا النسبية التي يتمتع بها، سواء في مجال الصناعات التصديرية (الغزل والنسيج – المفروشات القطنية – الأثاث والمنتجات الخشبية – الأحذية) أو في مجال الصادرات الزراعية (القطن – الأرز – البصل..) أو في مجال الإنتاج السمكي من البحر المتوسط والبحيرات ولاسيما مع توافر خدمات ميناء دمياط في مجال النقل البحري.
- توفير كيانات اقتصادية جديدة تسمح باستغلال الموارد الإنمائية المتاحة بإقليم الدلتا دون استنزاف للثروات الطبيعية وفى مقدمتها مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في بعض المناطق الواعدة، ومشروعات التوطين لبعض الصناعات ذات الجدوى في المناطق الصناعية والمدن الجديدة مثل مدينة دمياط الجديدة ومدينة جمصة.
- ترشيد استهلاك الطاقة وضرورة البحث في مواجهة الاستهلاك المتزايد.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية للصرف الصناعي لما لها من تأثير بالغ على المجارى المائية والبحيرات الشمالية خاصة بحيرة المنزلة الأمر الذي ينعكس على نشاط الثروة السمكية.

١ ـ ٢ : ملامح محافظة الدقهلية

١ ـ ٢ ـ ١ : موقع محافظة الدقهلية من إقليم الدلتا

تقع محافظة الدقهلية شرق وغرب نهر النيل فرع دمياط، ويحدها شمالا البحر المتوسط ومحافظة دمياط وجنوبا محافظتي الشرقية

والقليوبية وشرقا محافظة الشرقية وغربا محافظتي الغربية وكفر الشيخ.

تبلغ مساحة المحافظة حوالي ٣٥٣٨,٢٣ كيلو متر مربع أي حوالي ٨٤٢,١ ألف فدان، تمثل هذه المساحة حوالي ٢٨,٦% من إجمالي مساحة إقليم الدلتا، وتتكون محافظة الدقهلية من ١٥ مركز إداري، ويبلغ عدد المدن الموجودة بالمحافظة ١٨ مدينة تضم ١١٤ وحدة محلية قروية يتبعها ٤٧٥ قرية.

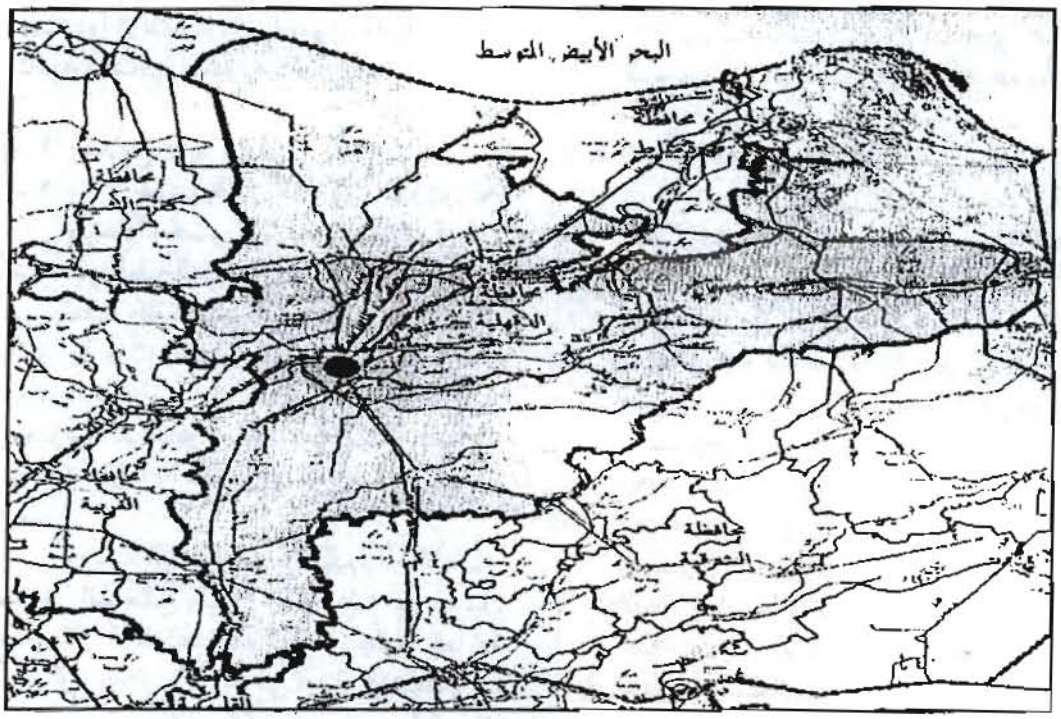

شكل (١): موقع محافظة الدقهلية من إقليم الدلتا

١ ـ ٢ ـ ٢: الأوضاع الاقتصادية

الموارد الزراعية: تعتبر محافظة الدقهلية من أهم المحافظات الريفية حيث تتميز أراضي المحافظة بارتفاع درجة الخصوبة والإنتاجية وتقدر المساحة المحصولية بنحو ١٢٧٤,٩ ألف فدان، وفيما يتعلق بالتوسع الأفقي في الزراعة فإن المساحة القابلة للاستصلاح تبلغ ١٠٥٠٠ ألف فدان تمثل حوالي ٦,٤٨% من إجمالي الأراضي القابلة للاستصلاح بالإقليم.

وفيما يخص الثروة السمكية فإن محافظة الدقهلية تنتج حوالي ٥٥ ألف طن من الأسماك معظمها من بحيرة المنزلة والباقي ينتج من المزارع السمكية ومياه الترع والمصارف.

الموارد المائية: يعتبر نهر النيل فرع دمياط هو أهم الموارد المائية السطحية في محافظة الدقهلية، كما تعد بحيرة المنزلة اكبر بحيرات مصر حيث تبلغ مساحتها حاليا ١٤٠ ألف فدان وهي المصدر الرئيسي للثروة السمكية في المحافظة.

الموارد التعدينية والإستخراجية: تتمثل الموارد التعدينية في الجبس المتواجد في المنزلة وهو غير مستغل بالإضافة إلى الرمال السوداء المتواجدة في الساحل الشمالي للمحافظة، أما الموارد الاستخراجية فتتمثل في الغاز الطبيعي وهناك احتمالات كبيرة لاكتشاف البترول على أعماق اكبر من التي تم الحفر عليها.

المناطق الأثرية والسياحية: تعتمد محافظة الدقهلية على السياحة الداخلية حيث تتنوع الأنشطة السياحية بالمحافظة فيما بين السياحة الترويحية والشاطئية على الساحل الشمالي من المحافظة وبحيرة المنزلة، بالإضافة إلى السياحة الدينية الإسلامية والمسيحية.

١ ـ ٢ ـ ٣ : الدراسات الديموجرافية

وفقا لتقدير السكان عام ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد سكان محافظة الدقهلية ٤,٢٢٥ مليون نسمة بمعدل نمو ١,٧٣% سنويا خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥م ومن المتوقع أن يشهد هذا المعدل انخفاضا مستمرا ليصل ١,٤٤% عام ٢٠٢٢م. والتركيب الحضري ـ الريفي بالمحافظة فهو بنسبة ٢٨,٥ %، ٧١,٥ % على الترتيب من جملة سكان المحافظة.

ولا يوجد في المحافظة أي مدن مليونية، وتوجد مدينة واحدة في الفئة الحجمية ٢٥٠ ألف : مليون نسمة وهى مدينة المنصورة عاصمة المحافظة، أما مدينة ميت غمر فتقع ف الفئة الحجمية ١٠٠ : ٢٥٠ ألف نسمة، وتضم الفئة الحجمية ٥٠ : ١٠٠ ألف نسمة أكبر من عدد المدن، بينما ثاني اكبر عدد من المدن فيوجد فى الفئة الحجمية ٢٥ ـ ٥٠ ألف نسمة، وتوجد مدينة حجمصة في الفئة الحجمية اقل من ١٠ ألف نسمة.

١ ـ ٢ ـ ٤: البنية الأساسية

تشمل البنية الأساسية شبكة الطرق والسكك الحديدية وشبكة الاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي كالتالى:

شبكة الطرق: تتمثل شبكة الطرف الأساسية في محافظة الدقهلية في الآتي:

- طريق المنصورة ـ السنبلاوين.
- طريق المنصورة ـ أجا.
- طريق المنصورة ـ دمياط.
- طريق المنصورة ـ طلخا ـ شربين.
- طريق المنصورة ـ طلخا ـ سمنود.
- طريق المنصورة ـ ميت فارس ـ دكرنس.

شبكة السكك الحديدية: تتمثل شبكة السكك الحديدية في محافظة الدقهلية في الآتي :

- المنصورة ـ المحلة الكبرى ـ طنطا ـ بنها ومن بنها تتصل ببقية الشبكة وتصل إلى القاهرة والمحافظات الأخرى.
- المنصورة ـ الزقازيق ـ بنها ومن بنها تتصل ببقية الشبكة وتصل إلى القاهرة والمحافظات الأخرى.
- المنصورة ـ شربين ـ دمياط ومن شربين تتصل بخط شربين ـ كفر الشيخ ـ دسوق ومن دسوق تتصل بدمنهور والإسكندرية.

شبكة الاتصالات: يبلغ إجمالي عدد السنترالات بمحافظة الدقهلية ١٣٧ سنترال تحتوى على ٦٨٠ ألف خط، ويوجد اكبر عدد من السنترالات في مدينة المنصورة.

شبكة الكهرباء: اكبر عدد من محطات الكهرباء يوجد في مركز المنصورة حيث يوجد بها ثلاث محطات، بينما لا يوجد محطات كهرباء في منية النصر وميت سلسيل وتمي الامديد، وتتصل محافظة الدقهلية بجميع محطات توليد الكهرباء المتواجدة في جميع الجمهورية.

مياه الشرب والصرف الصحي: يبلغ استهلاك الفرد من مياه الشرب ١٠٥ لتر/يوم بمحافظة الدقهلية، ويضم مركز المنصورة ٦٣ محطة صرف صحي وهى تمثل أعلى تواجد بالمحافظة.

١ ـ ٢ ـ ٥: الأهداف التنموية لمحافظة الدقهلية

تتمثل الأهداف التنموية لمحافظة الدقهلية في تحقيق الآتي :

- خفض الكثافة السكانية بالمحافظة واستغلال الفائض السكاني في التنمية العمرانية في الصحراء الواقعة غرب الدلتا.
- خفض متوسط حجم الأسرة للمساعدة على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة خاصة بالمناطق الريفية.
- استصلاح واستزراع مزيد من الأراضي في ضوء الموارد الأرضية والمائية المتاحة.
- العمل على خفض نسبة الأمية عن طريق الحلول الذاتية والمشاركة الشعبية.
- تنمية المشروعات الصغيرة الحجم والكثيفة العمالة والأنشطة الحرفية لتوفير مزيد من فرص العمل المنتج والحد من مشكلة البطالة وخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا وفى الريف.
- دعم شبكات الاتصال بين المراكز العمرانية الحالية وبين مناطق التعمير الجديدة بصحراء غرب الدلتا.

- ترشيد استخدام الطاقة وضرورة البحث عن وسائل لتنميتها في مواجهة الاستهلاك المتزايد.
- ضرورة السيطرة على الامتدادات العمرانية التي تنتشر على الأراضي الزراعية، مع التكثيف السكاني في النطاق الشمالي للمحافظة.
- الزيادة الرأسية للإنتاج الزراعي بأنشطته المختلفة وتعتبر مراكز شربين وبلقاس والمنزلة والسنبلاوين ذات أولوية في هذا المجال.
- فتح آفاق تنموية جديدة في المناطق الصناعية الجديدة.
- زيادة دور الصناعات الصغيرة والحرفية وربط التنمية الصناعية بالسكان والموارد وأسواق السلع والخدمات.
- الاهتمام بقطاع السياحة.

٢ : الملامح الرئيسية لمنطقة الدراسة :

تشمل الملامح الرئيسية لمدينة المنصورة (منطقة الدراسة) الموقع الجغرافي، الدراسات العمرانية والتي تشمل تطور الكتلة العمرانية والتحليل العمراني للمدينة، والدراسات الديموجرافية والتي تشمل الحجم السكاني الحالي والمتوقع سنة الهدف وكذا الحالة التعليمية والبطالة في المدينة كالتالي:

٢ ـ ١ : الموقع الجغرافي

تقع مدينة المنصورة على نهر النيل فرع دمياط وعلى مسافة تقدر بحوالى ٦٠ كيلو متر من مصب نهر النيل في البحر المتوسط شمالاً، ويمثل موقع مدينة المنصورة موقعا بؤريا تتلاقى فيه الطرق وخطوط السكك الحديدة والمجارى المائية التي تغطى كافة أنحاء محافظة الدقهلية وترتبط كذلك بباقي أنحاء الجمهورية.

تأخذ مدينة المنصورة موقعا شبه مركزي من إقليم الدلتا الأمر الذي يؤكد على مركزية الدور الإقليمي للمدينة، حيث يؤدى وجودها على الطرف الغربي لمحافظة الدقهلية إلى امتداد تأثيرها إلى محافظات الغربية وكفر الشيخ وفى النطاق الشرقي يمكن أن تتكامل مع مدينة دمياط الجديدة التي تمثل على المدى البعيد قطب حضري في النطاق الساحلي الشمالي يرتبط بمحور التنمية على الطريق الدولي.

كما أن مدينة المنصورة تأخذ موقعا مركزيا أيضا بالنسبة لباقي المجتمعات العمرانية بالمحافظة، حيث تقع المدن الأخرى بالمحافظة على محاور إشعاعية مركزها مدينة المنصورة الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في التنمية الإقليمية بالمحافظة والإقليم.

شكل (٢): الموقع الجغرافى لمدينة المنصورة

٢ ـ ٢ : الدراسات العمرانية

٢ ـ ٢ ـ ١ : التقسيم الإداري لمدينة

تشتمل مدينة المنصورة على قسمين إداريين هما حي شرق المنصورة وحى غرب المنصورة، وتشتمل المدينة على ١٢ شياخة، تحتوى هذه الشياخات على ١٥ منطقة عشوائية منها ١٣ منطقة في حي شرق ومنطقتين في حي غرب.

٢ ـ ٢ ـ ٢ : الكتلة العمرانية الحالية للمدينة

منذ أن أقام الملك الكامل محمد مدينة المنصورة في العصر الأيوبي عام ٦١٦هـ ، ١٢١٩م لوظيفة حربية حيث انتصر على الصليبين عام ٦١٨هـ - ١٢٢١م فقد مرت المدينة بعدة مراحل عمرانية حتى وصلت إلى الوضع الحالي حيث تبلغ مساحتها حوالي ٤٥٢٥,٨١ فدان حيث كانت هذه المساحة عام ١٩٩٦م حوالي ٢٥٤٨,٩ فدان وهذا مؤشر للنمو السريع للمدينة الناتج عن الزيادة في عدد السكان ووجود عوامل جذب لسكان المناطق

الريفيـة فـي المحافظـة تتمثـل فـي الخـدمات الأساسية وبعض فرص العمل.

٢ ـ ٢ ـ ٣ : التحليل العمراني للمدينة

مـن خـلال التحليـل العمرانـي لمدينـة المنصورة يمكن تمييز السمات الآتية :

- يتواجد الاستعمال السكنى متفاوتا في المناطق المختلفـة مـن المدينـة، ويتركـز الاسـتعمال السكنى التجـاري فـي وسـط المدينـة القديمـة وحول جامعة المنصورة.
- تتميز مدينة المنصورة بتوزيع الخدمات على كامـل مسـطح المدينـة، إلا أن وقـوع جامعـة المنصورة غـرب المدينـة أعطـى للاستعمال التعليمي أهمية واضحة في استخدام الأرض فـي هذه المنطقـة، وعمومـا فـإن ارتفـاع نسبة الخدمات في ميزانية استعمال الأراضي يؤثر ايجابيا في القاعدة الاقتصادية للمدينة.
- هنـاك حـوالي ٢٠,٥٤٪ مـن المبـاني بحـال متصـدعة أو متهدمـة وغالبيـة هـذه المبـاني هيكلية الامر الذى يستوجب رفع كفاءتها من جميع النواحي.
- المبـاني التـى لا يزيـد ارتفاعهـا عـن ٣ ـ ٥ ادوار منتشرة في المدينـة وهى تمثل إمكانية التوسع لرأسي للمدينة الأمر الذي يجب أخذه في الاعتبار عند إعادة المخطط الاستراتيجي للمدينة.
- تتنـوع أنمـاط النسيج العمرانـي فـي مدينـة المنصـورة فـي أربعـة أنمـاط هـي النسـيج العضـوي والشـريطي المنـتظم والهندسـي المنـتظم والمبعثر، ولا يشكل النمطـان الثـاني والثالث أي مشكلة إلا أن النمط الأول يتشعبه وضـيق الطـرق بـه وعـدم وضـوحها يشـكل صعوبة بالنسبة لتوصيل المرافق وكذا بالنسبة لوصـول عربـات الإسـعاف والمطـافئ الأمر الذي يستوجب معالجة، أما النمط الرابع فيمثل بدايـة لتكـوين منـاطق عشـوائية الأمـر الـذي يستدعى اخذ الحيطة والحذر من ذلك.

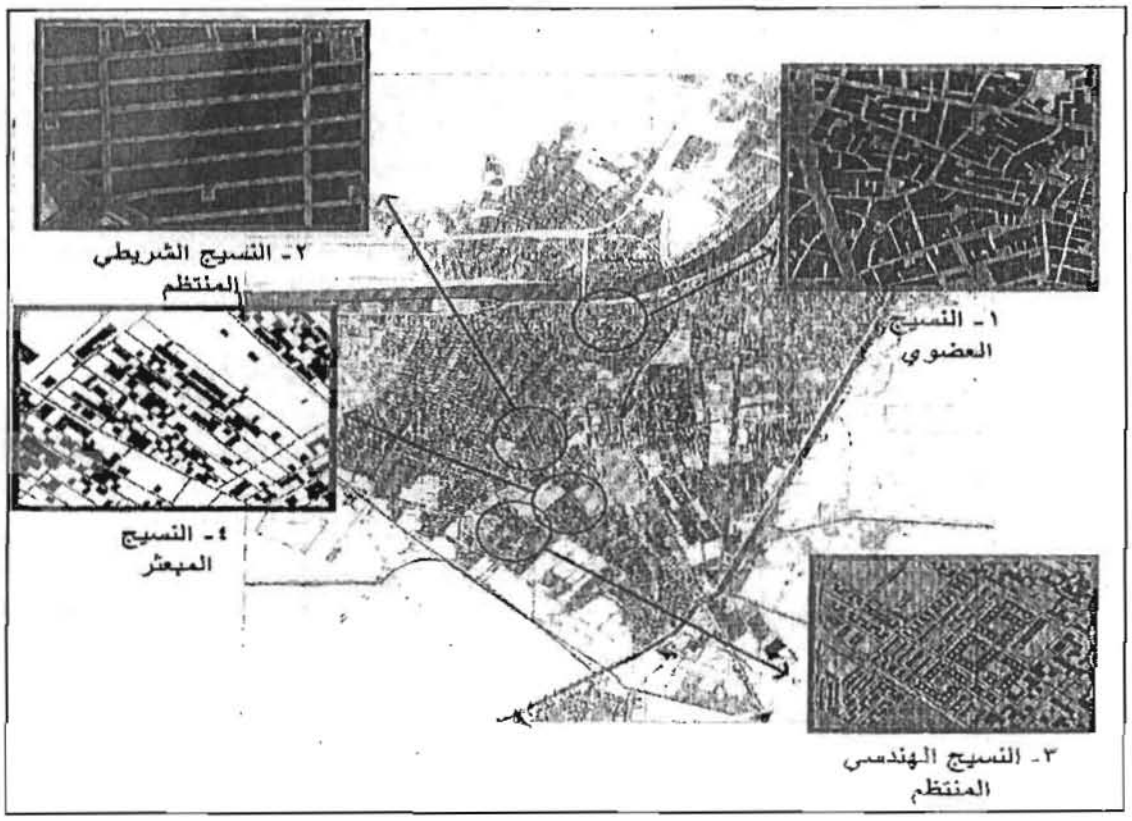

شكل (٣): أنماط النسيج العمرانى بمدينة المنصورة

٢ – ٣ : الدراسات الديموجرافية

٢ – ٣ – ١ : الحجم السكاني

- بلغ عدد سكان مدينة المنصورة ٤٣٧٣١١ وذلك عام ٢٠٠٦م وهذا الحجم السكاني يمثل ٣١,٤٤٪ من جملة سكان الحضر بالمحافظة، وتعتبر مدينة المنصورة جاذبة للسكان حيث هاجر إليها ٢٥٩٠٢ نسمة خلال الفترة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٦م ويرجع ذلك إلى توافر الخدمات وبعض فرص العمل، وهذه الهجرة تمثل عبئا على المدينة ومرافقها، ويؤدى أيضا إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة.
- يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٣,٧ فرد/أسرة ومن المتوقع أن يصبح ٣,٥ فرد/أسرة سنة الهدف ٢٠٢٧م وبناءا عليه فمن المرجح أن يصل عدد السكان سنة الهدف إلى ٦٣٨١٨١ نسمة بزيادة ١٩٢٧٣٦ نسمة عن تعداد السكان عام ٢٠٠٦م.
- أوضحت الدراسات السكانية أن تعداد السكان في المرحلة العمرية ١٥ – ٦٠ سنة تصل نسبتها إلى ٦٣٪ من المجموع الكلى لسكان مدينة المنصورة وهذا يعنى ارتفاع عدد السكان المطلوب توفير فرص عمل لهم، كما أوضحت الدراسات أيضا تناقص معدل كبار السن في المدينة وهذا لا يعنى الانصراف عن الاهتمام بهم بل يجب أن يتوفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها.

٢ – ٣ – ٢ : الحالة التعليمية

تبلغ نسبة عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي بأنواعه بمدينة المنصورة ١٤,٨٦٪ من إجمالي سكان المدينة، كما تبلغ نسبة عدد طلاب المرحلة الثانوية ٦,١٣٪ من إجمالي سكان المدينة، أما التعليم الأزهري بمراحله المختلفة فتبلغ نسبة عدد الطلاب به ١,١٧٪ من إجمالي سكان المدينة.

وتصل نسبة الأمية بالمدينة إلى ١٢,٩٪ وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل ٣٢,٤٥٪ مما يدل على الافتقاد إلى برامج وخطط التنمية التي تفعل برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

٢ – ٣ – ٣: البطالة

على الرغم من انخفاض نسبة البطالة من ١٦,٢% إلى ١١,٦٪ في الفترة من ١٩٨٦ – ٢٠٠٦م إلا أنها لا تزال مرتفعة وذلك إذا ما قورنت بالمتوسط العام للبطالة على مستوى الجمهورية والبالغ ٨٪، وارتفاع نسبة البطالة في مدينة المنصورة يرجع إلى هجرة أهل الريف إلى المدينة بحثا عن فرص وحياة أفضل حيث لا تتناسب فرص العمل الموجودة مع الطلب عليها كما ونوعا.

التعداد	السكان داخل قوة العمل (نسمة)	البطالة (نسمة)	٪
١٩٨٦م	١٠٢١٣١	١٦٥٤٨	١٦,٢
١٩٩٦م	١٢٧٥٦٤	١٥٢٨٦	١١,٩
٢٠٠٦م	١٤٠٧٥٢	١٦٢٦٣٠	١١,٦

جدول رقم (١): التطور العددي والنسبي للبطالة خلال سنوات تعداد ٨٦ / ٩٦ / ٢٠٠٦

٣ : القطاعات التنموية وقضاياها في مدينة المنصورة

من خلال دراسة الأهداف التنموية لإقليم الدلتا ولمحافظة الدقهلية، وأيضا من خلال دراسة الأوضاع العمرانية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على مدينة المنصورة يمكن تحديد القطاعات التنموية الأساسية في مدينة المنصورة في القطاعات التالية:

- قطاع المسكن والعشوائيات.
- قطاع الاقتصاد المحلى.
- قطاع البنية الأساسية.

وسيتناول البحث القضايا الأساسية لهذه القطاعات والتي تشمل قضايا الحكم الحضري، القضايا البيئية، وقضايا الفقر والمرأة والمهمشين، هذا بالإضافة للتحليل الوصفي لكل قطاع من حيث الأوضاع الراهنة (مواطن القوة والضعف) والنتائج المحتملة (الفرص والمخاطر) لهذه القضايا.

٣ ـ ١ : قطاع المسكن والعشوانيات

يتجه القطاع الخاص والأهالي للبناء الفاخر حيث يجلب لهم عائد مرتفع، ويمثل هذا الإسكان نسبة عالية في مدينة المنصورة، يبلغ عدد الوحدات السكنية في مدينة المنصورة حوالي ١٧٨٦٩٨ وحدة سكنية تمثل حوالي ١٣٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية على مستوى المحافظة، وتوضح الإحصائيات أن عدد الوحدات الشاغرة يبلغ ٩٢٠٦٢ وحدة سكنية تمثل أكثر من نصف إجمالي عدد الوحدات السكنية بمدينة المنصورة، ويرجع ذلك إلى أن أسعار الوحدات السكنية المعروضة تفوق قدرة السكان على الشراء أو الإيجار.

لم يتجه القطاع الخاص أو الأهالي أو شركات الإسكان لإقامة الإسكان منخفض التكاليف أو الإسكان الشعبي، وكذلك لم تتجه المؤسسات والبنوك إلى قامة مثل هذه النوعية من الإسكان وبالتالي فهناك فجوة كبيرة في الإسكان المطلوب للشباب وحديثي التخرج والمتزوجون حديثا.

ولقد دعت الحاجة إلى الإسكان الاقتصادي وزيادة الطلب عليه إلى إقامة الإسكان الغير رسمي والعشوائي في مدينة المنصورة، فقد بلغت المناطق العشوائية بها ١٥ منطقة منها ١٣ منطقة في حي شرق، ٢ منطقة في حي غرب، ولقد حدث من جراء إقامة هذه المناطق العشوائية الآتي:

- ارتفاع الكثافة السكانية وسوء حالة المساكن.
- انخفاض مستوى المرافق والخدمات الأساسية والطرق.
- انتشار القمامة والمشاكل البيئية الناتجة عنها.
- سوء الحالة الصحية للسكان وارتفاع نسبة البطالة.
- ارتفاع نسبة العاملين في الأعمال الهامشية.
- انخفاض مستويات الدخول وارتفاع نسبة عمالة الأطفال.
- ارتفاع نسبة المرأة المعيلة وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
- عدم وجود مسطحات خضراء وأماكن مفتوحة وتدهور القيم الجمالية للمدينة.
- قرب المساكن من حركة النقل والمرور السريع والثقيل.

٣ ـ ١ ـ ١ : قضايا الحكم الحضري فى قطاع المسكن والعشوانيات

تتعدد الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع قطاع المسكن والعشوانيات، فهذا القطاع يتأثر بشكل مباشر بالقوانين والقرارات التي تحكم هذا المجال بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية محليا وقوميا.

كما أن هناك أيضا معوقات تعوق **الإدارة الجيدة للأراضي والعمران** من الناحية العمرانية، تتمثل هذه المعوقات في مدينة المنصورة في الآتي:

- عدم وجود أراضي فضاء خاصة أو ملك الدولة للتوسع فيها، كما انه ليس للمدينة ظهير صحراوي للتوسع فيه.
- وجود عدد كبير من المناطق العشوائية تقدر مساحتها بحوالي ١٣٢ فدان، وفي هذه المناطق تكون مساحة العقارات صغيرة ولا توجد لها عقود ملكية مسجلة.
- قلة الموارد المالية الموجهة للعمران في المدينة والارتفاع المستمر فى أسعار مواد البناء.

وتتمثل **المخصصات المالية** الموجهة لمشكلة الإسكان فى مدينة المنصورة فى : صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي بالمحافظات حيث تعتبر أموال الصندوق من الموارد الذاتية بالمحافظة، القروض الميسرة من البنوك للأفراد لرفع المقدم أو تقسيطه، والقروض التعاونية للأفراد والشركات بفائدة ميسرة من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان.

أما **أنماط الدعم الحكومي للإسكان** بمدينة المنصورة فيتمثل حاليا في مشروع مبارك للشباب وهو عبارة عن وحدات سكنية بمساحة ٦٣ متر مربع للوحدة السكنية، حيث انه من المستهدف إنشاء ٢٢٠٠ وحدة سكنية سنويا على مستوى المحافظة.

٣ ـ ١ ـ ٢ : القضايا البيئية فى قطاع المسكن والعشوانيات

يعمل التحضر الزائد على إيجاد نمو عمراني غير مخطط يكون غالبا على حساب الأراضي الزراعية ويؤدى إلى ظهور العديد من

المناطق الغير مخططة (العشوائية) ترتفع فيها الكثافات البنائية، وفى هذه المناطق يواجه السكان قضايا بيئية مختلفة تتمثل في :

- إدارة المخلفات الصلبة الناتجة من المخلفات المنزلية ومخلفات الهدم والبناء المنتشرة في أنحاء المدينة.
- قضايا البنية الأساسية مثل النقص في خدمات الصرف الصحي والتزود بمياه الشرب النقية.
- مخاطر تلوث الهواء والماء والتلوث الضوضائي.

والأثر البيني الناتج عن هذه القضايا هو تدهور البيئة العمرانية وارتفاع الكثافات السكانية وخلق المزيد من المشكلات الاجتماعية مثل انتشار معدلات الجريمة والسرقة والإدمان خاصة بين الشباب.

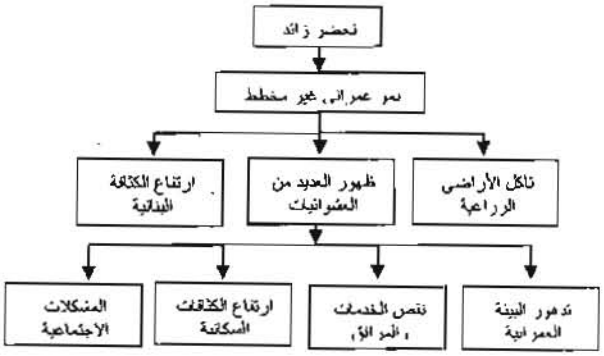

٣ ـ ١ ـ ٣ : قضايا الفقر والمرأة والمهمشين فى قطاع المسكن والعشوائيات

يُعرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م الجماعات المهمشة بأنها تلك الجماعات ذات الأوضاع الهشة اقتصاديا واجتماعيا مثل صغار المزارعين وعمال المهام الطارئة في القطاع الغير رسمي وأطفال المناطق الريفية، وغالبا ما تتواجد هذه الجماعات في مناطق الإسكان العشوائي.

وفى مدينة المنصورة تتمثل أهم قضايا الفقر والمرأة والمهمشين في قطاع المسكن والعشوائيات في الآتي:

- الفقر والجهل والبطالة أهم المشكلات الاجتماعية المترتبة على ظهور المناطق العشوائية والغير رسمية، حيث أن للفقر ارتباط وثيق بإقدام السكان على الإقامة بهذه المناطق العشوائية وما يتبع ذلك من زيادة لمعدلات الجريمة والسرقة والإدمان خاصة بين الشباب.
- عدم وجود أراضي متاحة لمشروعات الإسكان.
- ارتفاع أسعار الأراضي وارتفاع أسعار مواد البناء أدي إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية بشكل يفوق القدرة الاقتصادية للغالبية العظمى من الأهالي غير القادرين.
- عدم كفاية مشروعات الإسكان الاقتصادي وإسكان الشباب ومحدودي الدخل حيث يزيد الطلب عن العرض، في حين يزيد العرض على الطلب في حالة الإسكان الخاص المتوسط وفوق المتوسط والمتميز وذلك لارتفاع الأسعار مما يتسبب في مشكلة الفجوة الإسكانية في المدينة.
- مساحة العقارات صغيرة حيث لا تزيد مساحة العقار عن ٦٠ متر مربع ولا توجد عقود ملكية مسجلة.

جدول (٢) : التحليل الوصفي للأوضاع القائمة والنتائج المحتملة لقطاع المسكن والعشوائيات في مدينة المنصورة

أوضاع قائمة		نتائج محتملة	
القوة	الضعف	الفرص	المخاطر
أولا: الحكم الحضري			
▪تتولى شئون الإسكان والعمران والمرافق مديرية الإسكان بالمحافظة اقتراح مشروعات التخطيط العمراني والمشروعات الخاصة المتعلقة بالإسكان والتشييد والمرافق إلى جانب تمويل وإنشاء مشروعات الإسكان الاقتصادي والتصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة.	▪عدم وجود ظهير صحراوي للمدينة حيث تمثل هذه المشكلة واحدة من اكبر التحديات التي تواجه خطط التنمية بالمدينة حيث لا توجد أراضى فضاء تسمح بأعمال الامتداد. فالمدينة تقع وسط الأراضي الزراعية وطبقا لأحكام قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢م فإنه يحظر إقامة أية منشآت أو مباني على الأرض الزراعية إلا في حالة إقامة	▪فرص لتحسين أداء الكوادر عن طريق الدورات التدريبية. ▪وجود عدد من القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية أو أراضي ملك الدولة.	▪النمو المتزايد للمناطق العشوائية في ظل غياب التشريعات الصارمة. ▪عدم فاعلية برامج التطوير بالعشوائيات مع

تابع جدول (٢)

▪تقوم الإدارة الهندسية بحي شرق وغرب المنصورة بتطبيق وتنفيذ اللوائح والقوانين المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي واستخراج التراخيص للمباني والمنشآت وتقسيمات للأراضي. ▪وجود عدد كبير من القوانين التي تحكم العمران بمدينة المنصورة إلى جانب بعض القرارات الخاصة بالمدينة والمتعلقة بتعلية بعض الأدوار في بعض المناطق بالمدينة أو السماح بالبناء على الأرض الزراعية في مناطق القرى بسبب كون المدينة بلا ظهير صحراوي. ▪الدور الكبير الذي يلعبه الإسكان الخاص وإسكان الأهالي في حل المشكلة الإسكانية بمدينة المنصورة حيث يقوم بتمويل أكثر من ٨٠٪ من خطة الإسكان بالمدينة. ▪وجود موارد محلية مثل الضرائب والرسوم (أراضي-مباني-.....) ▪وجود تمويل ذاتي مثل صناديق الخدمات (صندوق الطرق، والوحدات الصحية،.....) وصناديق الإسكان. ▪عقد دورات تدريبية للمسئولين بالإدارات المختلفة في معهد الإدارة المحلية. ▪مشروع إسكان مبارك الذي يدعم كل وحدة سكنية مقدمة للشباب بـ١٥ ألف جنيه مهما كان عدد هذه الوحدات.	مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني. ▪وجود عدد كبير من المناطق العشوائية بالمدينة والتي يصل عددها إلى ١٣ منطقة عشوائية بحي شرق ومنطقتين بحي غرب المنصورة وتقدر مساحة هذه المناطق العشوائية بحوالي ١٣٢ فدان. ▪قوانين تنظيم أعمال البناء والتي تحدد ارتفاعات المباني ١,٥ مرة عرض الشارع. ▪عدم تفعيل القانون بشكل كبير في عمليات نزع الملكية والإخلاء حيث يتم التحايل من قبل الأفراد الذين يقومون بعملية البناء بسرعة ويقوموا بتسكين العقار حتى لا يتم هدمه. ▪تعدد الجهات المسئولة عن العمران بالمدينة رغم وجود دور واضح لكل منها. ▪لا يوجد لدى الوحدات المحلية أي إمكانيات تقي بتطبيق القانون بالنسبة للمخالفين كذلك قصور بعض التشريعات التي تساعد على خلق منظومة عشوائية. ▪غياب الرؤية الإستراتيجية العامة للتعامل مع المناطق العشوائية. ▪لا يوجد أي دور للجمعيات الأهلية في أعمال التطوير ومد المرافق وتحسين البيئة وجميع الأعمال يقوم بها القطاع الحكومي بدون اى مساهمة من القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية. ▪لا توفر الإدارة المحلية مناطق توطين بديلة للذين تم إخلائهم. ▪كثر عدد الموظفين بالإدارات المختلفة بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لهذه الإدارات إلى جانب انخفاض معدل إنتاجهم بسبب قلة المهارات والتدريب. ▪ضعف الموارد المالية المتاحة للإدارات المحلية مما يعوق تنفيذ عدد كبير من المشروعات والخطط.	▪إعطاء الأولوية للقيام بأعمال تطوير المناطق العشوائية بالمدينة. ▪وجود عدد محدود من الاستثمارات الموجهة للإسكان محدودي الدخل والشباب.	ضعف الكوادر وغياب الرؤية المتكاملة للتطوير وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة. ▪تراجع أداء الإدارة المحلية وعدم قدرتها على مواكبة مشكلات النمو المتزايد بالمدينة لعدم وجود كوادر مدربة وتقنيات حديثة مستخدمة.
ثانيا: القضايا البيئية			
▪وجود قوانين بيئية تم تشريعها مثل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م ولائحته التنفيذية للحفاظ على البيئة. ▪تشريع قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٥م والذي ينص على تحصيل رسوم جمع القمامة وفقا لنوع المدينة والحي الذي يتم جمع القمامة منه. ▪وجود إيرادات من تحصيل أموال جمع المخلفات يمكن توجيهها لتنمية الإطار المؤسسي المعنى بالعملية البيئية. ▪وجود فرع إقليمي لجهاز شئون البيئة بمدينة المنصورة مختص بإقليم الدلتا وشرق الدلتا ويتضمن مدينة المنصورة.	▪عدم وجود مخطط عمراني للمدينة أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية وما يتبعها من ظهور العديد من المشاكل البيئية المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة ونقص الخدمات والبنية الأساسية مما ينعكس مباشرة على البيئة وصحة الإنسان. ▪تآكل الأراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني العشوائي عليها. ▪تدهور البيئة العمرانية وضيق الشوارع نتيجة لزيادة المناطق العشوائية وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية وبيئية. ▪تراكم القمامة داخل المناطق السكنية وذلك لعدم قدرة البرنامج الحالي لإدارة المخلفات الصلبة بالمدينة من استيعاب كافة أنحاء المدينة. ▪تراكم مخلفات الهدم والبناء في كافة أنحاء المدينة حيث يتم التخلص منها بطريقة عشوائية بالطرق والأراضي الفضاء. ▪التلوث الضوضائي الناتج من انتشار الورش الصغيرة داخل الكتلة السكنية والأسواق غير المخططة. ▪عدم وجود تعاون بين إدارة شئون البيئة بالمحافظة والفرع الإقليمي لجهاز شئون	▪وجود بعض الجمعيات الأهلية التي تقوم بعمل أبحاث في مشروعات البيئة وترشيد استهلاك المياه وكيفية التغلب على تلوث الهواء. ▪إمكانية رفع كفاءة العاملين بالإدارة المحلية عن طريق تنمية قدراتهم وإمدادهم بالوسائل المساعدة. ▪اهتمام الفرع الإقليمي لجهاز شئون البيئة بالمنصورة برصد المشاكل البيئية.	▪عدم وجود مؤشرات أو معايير يمكن من خلالها توضيح مدى التجاوزات أو المخالفات التي ترتكب ضد سلامة البيئة. ▪انتشار الأمراض والأوبئة في الشوارع بسبب ترك القمامة فترات طويلة. ▪عدم تخصيص جزء من ميزانية المدينة لصالح المتطلبات التي تحتاجها الإدارة المحلية يقلل من قدرتها على إدارة العملية البيئية. ▪إحجام كثير من السكان عن

تابع جدول (٢)

	البيئة بمدينة المنصورة. ▪لا يوجد دعم مادي للإدارة البيئية من أي جهة سوى المحافظة(جهة حكومية فقط) والدعم يكون محدود. ▪ارتفاع تكلفة المشروعات البيئية (مثل:المدفن الصحي) حيث أن المشروعات البيئية خدمية وليس لها مردود مادي (اقتصادي) كبير مما يؤدى إلى إحجام كثير من المستثمرين عن الاستثمار فيها.		الاشتراك في دفع تكاليف جمع القمامة ينذر بنشوء مشكلة انتشار المخلفات بالطرق وما لذلك من آثار سلبية على البيئة.
ثالثا : قضايا الفقر والمرأة والمهمشين			
(١) قضايا التمكين			
▪الجمعيات الأهلية والتي تقدم من خلالها الأنشطة التالية : ١. أندية نسائية. ٢. مراكز خدمات تنظيم الأسرة. ٣. دور الحضانة. ٤. معارض لمشروعات الأسر المنتجة.	▪ضعف مشاركة المرأة في الميدان السياسي.	▪تمكين المرأة عن طريق: • تقديم أجازة رعاية الطفل للمرأة العاملة. • قيامها بالعمل مشرفة رائدات بمراكز المديرية والأندية النسائية. • مشروع المرأة المعيلة. • مكتب خدمات تنظيم الأسرة. • العمل كمشرفات ومدرسات بدور الحضانة بدائرة المديرية. • تقديم القروض لتحسين مستوى المعيشة(دعم الوزارة – الصندوق الاقتصادي).	▪النقص الوعي الصحي
(٢) قضايا سياسات النوع			
▪هناك اهتمام عام من السياسات المحلية بالحد من العنف ضد المرأة.	▪لا توجد سياسات تعنى بتقنين أوضاع المرأة العاملة في الأنشطة غير الرسمية(الباعة الجائلون). ▪تأثر عمالة النساء في الأنشطة غير الرسمية من جراء بعض السلبيات العمرانية مثل الرغبة في إزالة الأسواق.	▪الحملات التي تقوم بها سيدة مصر الأولى لدعم المرأة ولزيادة الوعي بأهمية دورها في المجتمع. ▪المساندة الدولية لتمكين المرأة	▪خطر استمرار ضعف التمثيل النسائي في صنع القرار. ▪خطر إهمال قضايا المرأة
(٣) التدريب وبناء القدرات			
▪محافظة الدقهلية من المحافظات الرائدة في تمكين العنصر النسائي من اداء دورهن الوظيفي. ▪تم شغل منصب السكرتير المساعد للمحافظة لعنصر نسائي وكذلك رئيس مركز ومدينة ميت غمر ورئيس مدينة نبروه لعنصر نسائي، بالإضافة إلى مديري العموم ببعض الإدارات.	• غياب التنسيق بين الجهود في مجال قضايا التمكين. ▪ضعف استفادة المرأة من القروض الممولة من الصندوق الاجتماعي.	▪فرص لزيادة الجمعيات والجهود في مجال قضايا النوع.	▪مخاطر فقدان الموارد وتعثر المشروعات في ظل السياسات التي لا تراعي قضايا العمالة الغير رسمية للمرأة

٣ ـ ٢ : قطاع الاقتصاد المحلى

الموارد والأنشطة الاقتصادية:

تتعدد الموارد والأنشطة الاقتصادية بمدينة المنصورة فيما بين الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات كالتالي:

- **الزراعة:** يمثل النشاط الزراعي النشاط الأساسي على مستوى مركز المنصورة ولكنه ينحسر على مستوى المدينة، وتتميز الأرض الزراعية بارتفاع خصوبتها وإنتاجها مما يستدعى حمايتها وعدم التعدي عليها، وتشير الدراسات إلى عدم إمكانية تولى القطاع الزراعي ليكون رائد التنمية في المدينة وذلك لثقل القطاعات الصناعية والحرف الأساسية في التأثير على القاعدة الاقتصادية للمدينة لما لها من انعكاسات على النمو المستقبلي للمدينة من توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج ورفع مستويات الدخول وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- **الصناعة:** تتعدد الصناعات بمدينة المنصورة فيما بين صناعات حكومية وقطاع إعمال وقطاع خاص، فمنها الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية وصناعات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية وصناعات مواد البناء والصناعات الحرارية، ويقدر حجم الإنتاج الصناعي والحرفي في مدينة المنصورة بحوالي ٥٧٠ مليون جنيه.
- **السياحة:** تتعدد الموارد السياحية في مدينة المنصورة فيما بين السياحة الترفيهية والدينية والعلاجية كالتالي:
  - **السياحة الترفيهية** : تتمثل في جزيرة الورد والتى هى عبارة عن شبه جزيرة في مواجهة مدينة المنصورة تبلغ مساحتها ٣٠ فدان عبارة عن حدائق ومسطحات خضراء، وتمثل جزيرة الورد مصدر هام للجذب السياحي بالمدينة، كما يتواجد أيضا حديقة للحيوان في منطقة توريل بالمنصورة مقامة على مساحة ١٢٢٥٧ متر مسطح.
  - **السياحة الدينية** : تتمثل في الآثار الإسلامية القديمة مثل دار ابن لقمان الذي يقع وسط مدينة المنصورة، وكذلك مسجد الموافي بمدينة المنصورة.
  - **السياحة العلاجية** : تتمثل السياحة العلاجية في تواجد العديد من المراكز العلاجية في مدينة المنصورة مثل مركز الكلى ومركز الأورام ومستشفى الطوارئ ومستشفى الجهاز الهضمي ومستشفى الباطنة التخصصي ومستشفى العيون.

ومن الجدير بالذكر أن الإقامة السياحية بالمدينة لا تتناسب مع مكانتها إذ يتطلب الأمر إقامة فنادق على مستوى عالى فئة الأربعة والخمسة نجوم.

- **النشاط الخدمي** : هو النشاط الرائد بمدينة المنصورة حيث يوفر حوالي ٦٦٠٢ فرصة عمل بنسبة ٥٣,٥٪ من إجمالي فرص العمل بالمدينة، وتقدر جملة الاستثمارات في هذا النشاط بحوالي ٨٠٠ مليون جنيه سنويا بمتوسط ١٢ ألف جنيه لكل فرصة عمل.
- **النشاط التجاري** : يأتي في المرتبة الثانية بعد النشاط الخدمي حيث يوفر حوالي ٢١٤١٢ فرصة عمل تمثل حوالي ١٧,٢٪ من إجمالي فرص العمل بالمدينة، وتقدر جملة الاستثمارات في هذا النشاط بحوالي ٣٢١ مليون جنيه سنويا بمتوسط ١٢ ألف جنيه لكل فرصة عمل.
- **النشاط الصناعي والحرفي** : من الأنشطة الرائدة بالمدينة ويلي النشاط التجاري من حيث الأهمية إذ يوفر هذا النشاط حوالي ١٧٥٥٤ فرصة عمل تمثل حوالي ١٤,١٪ من إجمالي فرص العمل بالمدينة.
- **الخدمات المتواجدة بالمدينة** : تتنوع الخدمات المتواجدة بمدينة المنصورة لتشمل الخدمات التعليمية والصحية والدينية والأمنية والثقافية والاجتماعية والشباب الرياضة كالتالي :
  - **الخدمات التعليمية** :تشمل الخدمات التعليمية بالمدينة خدمات التعليم الأساسي بأنواعه والتعليم الثانوي، والأزهري، كما تحظى مدينة المنصورة بخدمات تعليمية أخرى مثل مدارس التربية الخاصة وفصول محو الأمية وتعليم الكبار، إلا أن نسبة التسرب فيها تصل إلى معدلات عالية، وتعتبر جامعة المنصورة أهم منشآت التعليم العالي بالمدينة إذ تشكل مع مجموعة المعاهد العليا الحكومية

والخاصة ركيزة هامة من ركائز التنمية بالمدينة.

- **الخدمة الصحية** : يوجد بمدينة المنصورة خدمات صحية مركزية تخدم سكان المدينة بالإضافة إلى سكان القرى والتوابع، كما يوجد أيضا خدمات حضرية تخدم سكان المدينة فقط، وبالرغم من ارتفاع مستوى الخدمات الصحية بالمدينة بشكل عام إلا أنها متدهورة في بعض المستشفيات الحكومية مثل مستشفى الحميات سواء من حيث عدم تواجد الأخصائيين أو سوء حالة الأجهزة أو نقصها، هذا بالإضافة إلى تدني مستوى الإدارة والخدمة بها، وبمقارنة الوضع الراهن للخدمات الصحية بمدينة المنصورة بالمعدلات القياسية واجد أن هناك قصور في تلك الخدمات على مستوى المدينة والمركز من حيث عدد الأسرة والوحدات الصحية والأطباء والممرضين التابعين لوزارة الصحة.
- **الخدمات الدينية والأمنية والثقافية**: تعتبر هذه الخدمات كافية من حيث العدد لتلبية احتياجات المدينة في الوضع الراهن طبقا للمعدلات المستهدفة، إلا أن الخدمات الثقافية مطلوب توزيعها على المدينة بدلا من تركيزها في قلب المدينة وشارع الجمهورية.
- **خدمات الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية والاتصالات**: تشير الدراسات إلا أن هناك عجز في تلك الخدمات حيث يعتبر المتواجد منها غير كاف لتلبية احتياجات المدينة.

٣ ـ ٢ ـ ١ : قضايا الحكم الحضري في قطاع الاقتصاد

تتولى شئون الاقتصاد المحلى بمدينة المنصورة الإدارات التالية :

- **إدارة التخطيط والمتابعة** : وتقوم هذه الإدارة بدراسة الموارد المحلية ووضع طرق تنظيم الاستفادة منها في مواجهة الاحتياجات واقتراح المشروعات التي يمكن إدخالها في خطة التنمية المحلية.
- **إدارة شئون الاستثمار** : مقترحات المدينة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والتي تصلح كمجال للاستثمار الذي يعود على المدينة بأحسن الفوائد والنتائج.
- **إدارة التفتيش المالي والإداري** : وتختص هذه الإدارة بعملية المراقبة المالية والإدارية وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برامج التفتيش المالي والإداري بالصورة التي تتحقق معها التأكد من سلامة سير الإجراءات وصحة تطبيق القوانين والقرارات والنماذج المالية والمعايير المنظمة لها، والكشف عن الأخطاء وتحرى أسبابها والعمل على تلافيها وذلك بتوجيه العاملين بالأمانة العامة بالمحافظة وفروعها.

من أهم قضايا الحكم الحضري فى قطاع الاقتصاد في مدينة المنصورة ما يلي :

- رغم وجود تسهيلات لصغار المستثمرين إلا أنها غير فعالة وذلك نظرا للعوائق المتمثلة في كثرة الضمانات المطلوبة بالإضافة إلى البيروقراطية والممارسات السلبية من بعض الإدارات الحكومية وعدد من صغار المستثمرين فيما يتعلق بالتعامل مع أموال القروض.
- يحد من التنمية الاقتصادية على مستوى مدينة المنصورة عدم وجود إستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلى إلى جانب عدم وجود دور للسلطة المحلية في تنمية الاقتصاد المحلى بالإضافة إلى البطالة وضعف الاستثمارات وعدم تحقيق معدلات عالية للتصدير، وعلى ذلك يجب سد الفجوات في القطاع الحكومي واختيار كفاءات لقيادة عملية التنمية بالمدينة وزيادة دورات بناء القدرات.

٣ ـ ٢ ـ ٢ : القضايا البيئية لقطاع الاقتصاد

لما كان قطاع الاقتصاد يشتمل على أنشطة متنوعة مثل النشاط الزراعي والنشاط الصناعي والحرفي والنشاط الطبي والمستشفيات الذي تتميز به مدينة المنصورة فإن هذه الأنشطة ينتج عنها مخلفات من شانها أنها تلوث البيئة كالتالي :

- النشاط الزراعي ينتج عنه مخلفات زراعية مثل مخلفات المحاصيل التي يجب إعادة تدويرها لتفيد كعلف حيواني وغيره، والمخلفات

الزراعية الخطرة مثل المبيدات الزراعية والأسمدة التي تلوث التربة والمياه.

- النشاط الصناعي والحرفي ينتج عنه مخلفات صلبة وانبعاثات تسبب تلوث الهواء، والضوضاء التي تسبب التلوث الضوضائي.
- أما النشاط الطبي والمستشفيات فغالبا ما ينتج عنه مخلفات خطرة وسامة تسبب تلوث الهواء والماء.

لذلك يجب أن تتضافر الجهود من اجل حماية البيئة من التلوث الناجم عن هذه الأنشطة بتدوير مخلفاتها بطرق صحية وآمنة والتخلص الآمن من المخلفات الخطرة.

٣ ـ ٢ ـ ٣ : قضايا الفقر والمرأة والمهمشين في قطاع الاقتصاد المحلى

من أهم المعوقات التي تواجه المرأة والمهمشين في الحصول على الدعم عدم استهدافهم بصفة خاصة عند توجيه الدعم، بمعنى توجيه البرامج التي تستهدف الفقراء إلى السكان جميعا، كما لا يوجد تعاون واضح بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في دعم هذه الفئات الفقيرة، أيضا فإن هناك معوقات كثيرة تعوق تقدم النساء خاصة العادات والتقاليد وعدم وجود مساندة فاعلة في هذا المجال.

إن إغفال القضايا التي تهم المرأة والفقراء من شأنها أنها تعمل على استمرار تفشى الفقر بين هذه الفئات مما يترتب عليه الجهل والبطالة وتدنى المستوى الصحي وكذلك الانحراف والاتجاه للجريمة نتيجة لعدم الاستقرار المادي، ولذلك يجب أن يكون هناك فرص أعلى لتوصيل المساندة والدعم إلى الفئات الفقيرة بما فيها المرأة المعيلة على أن يشتمل ذلك المأوى المناسب وفرص العمل، كما يجب أيضا العمل على زيادة عدد وكفاءة الجمعيات التي تعمل في قضايا المرأة والمهمشين.

جدول رقم (٣) : التحليل الوصفي للأوضاع القائمة والنتائج المحتملة في قطاع الاقتصاد المحلى بمدينة المنصورة

أولا : الحكم الحضري			
أوضاع قائمة		نتائج محتملة	
نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص والطموحات	المخاطر
▪وجود قوانين الإعفاءات الضريبية للمشروعات الجديدة. ▪إمكانية الحصول على قروض من صندوق الضمان وفقا لضمانات يحددها الصندوق ▪استحواذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من الاستثمارات داخل المدينة. ▪تعدد موارد المدينة من الضرائب والرسوم وصناديق الخدمات والحصة في الإيراد المشترك للدولة. ▪قانون الضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذي ينص على تقليص عدد الإدارات والهيئات التي يتعامل معها المستثمر للحصول على الموافقات والتصاريح. ▪زيادة الموارد المالية المحلية الناتجة عن ارتفاع معدلات نمو الأنشطة الاقتصادية لمستوى المدينة والمناطق المحيطة بها. ▪ارتفاع المخصصات المالية المركزية نتيجة لأهمية المدينة على المستوى الإقليمي. ▪ارتفاع المخصصات المالية من الجهات الداعمة للتنمية مثل مشروع شروق أو الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك نظرا للأهمية الإقليمية للمدينة.	▪عدم إقبال الشباب على القروض لكثرة الضمانات وعدم وجود أي تسامح مع المتعثرين مما أدي إلى الإحساس بالخوف من تلك الإجراءات. ▪ما زالت البيروقراطية والروتين اكبر العوائق التي تواجه المستثمر عند إقدامه على تنفيذ المشروعات. ▪محدودية وعدم فاعلية البرامج التدريبية لصغار المستثمرين. ▪عدم فاعلية الجمعيات الأهلية في تبنيها لمبادرة تنمية الاقتصاد المحلى. ▪عدم وجود إستراتيجية واضحة لإدارة التمويل وتحسين الموارد المالية للمدينة إلى جانب عدم وجود دور للسلطة المحلية في تنمية الاقتصاد المحلى. ▪البيروقراطية وعدم توفر معلومات واضحة عن النمو الاقتصادي المحلى والموارد المحلية وكيفية إدارتها.	▪إمكانية زيادة فرص العمل من خلال القروض للمشروعات الصغيرة مع إمكانية توفير الدعم الفني والإداري لتلك المشروعات. ▪تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشروعات الصغيرة. ▪تقديم تسهيلات للاستثمار في المجال الطبي استثمارا للسمعة الطيبة لهذا المجال. ▪إمكانية إعطاء دورات تدريبية للعاملين وخصوصا الصناعات الصغيرة والحرفية. ▪دعم التنمية الصناعية من خلال زيادة مخصص الاستثمارات في خطة الدولة للمحافظة. ▪رفع كفاءة المرافق العامة الرئيسية والخدمات الصناعية بالمحافظة ومنح مزايا الاستثمار للمشروعات في المدينة.	▪زيادة القروض للمشروعات الصغيرة في يد الصندوق الاجتماعي، ويحكم عمل الصندوق سياسات عامة على مستوى مصر، بمعنى أن الإستراتيجية الخاصة بمدينة المنصورة تقع في يد الإدارة المركزية ولا تقع في يد المحافظ. ▪ذهاب الموارد لاماكن أخرى بسبب المركزية وعدم استقلال المدن بمواردها حيث تذهب غالبية الميزانية إلى العاصمة. ▪تراجع أداء الإدارة المحلية وعدم قدرتها على مواكبة مشكلات النمو المتزايد بالمدينة لعدم وجود كوادر مدربة وتقنيات حديثة مستخدمة.

تابع جدول (٣)

ثانيا : القضايا البيئية			
▪وجود نهر النيل. ▪وجود تفتيش دوري على المنشآت والمستشفيات لرصد المخالفات. ▪الزيارات التفتيشية التي يقوم بها جهاز شئون البيئة للمصانع للتأكد من التزامها بالتخلص الأمن من المخلفات ومعالجة الانبعاثات الضارة منها كما يقوم بإرشادها لتوفيق أوضاعها البيئية وعمل سجل بيئي لها.	▪عدم وجود شبكات منفصلة للصرف الصناعي واختلاطه مع الصرف المنزلي في شبكة واحدة وخاصة في شركة مصر للزيوت والصابون، شركة المنصورة للراتنجات والصناعات الكيماوية، شركة الدقهلية للغزل والنسيج، إلى جانب عدد كبير من الورش الحرفية الصغيرة. ▪الملوثات المنبعثة في الهواء الناتجة عن بعض الصناعات الملوثة للبيئة مثل شركة مصر للزيوت والصابون، شركة الدلتا للأسمدة، شركة الدقهلية للغزل والنسيج. ▪التلوث السمعي الناتج عن الضوضاء مشكلة مشتركة مصدرها جميع الأنشطة الصناعية بمدينة المنصورة. ▪التعامل بطريقة بدائية مع المخلفات الخطرة والسامة في بعض المنشآت الصحية إما بالحرق المكشوف وما يسببه ذلك من تلوث هوائي أو بإلقائها مع المخلفات البلدية. ▪التعامل مع مخلفات الوحدات البيطرية والمجازر بطريقة غير صحية وغير آمنة، وقد تسبب الأضرار البيئية في تلوث اللحوم وتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض، إلى جانب عدم الاستفادة من تدوير هذه المخلفات بطريقة آمنة للاستفادة منها.	▪استغلال نهر النيل. ▪وجود بعض الجمعيات الأهلية التي تقوم ببعض الجهود في مشروعات البيئة من جمع القمامة. ▪التخلص الأمن من المخلفات الطبية الخطرة والسامة وذلك بتعميم استخدام المحارق لحرق هذه المخلفات الخطرة والسامة كما هو المتبع حاليا في ٧ مستشفيات بالمدينة.	▪زيادة تلوث المجارى المائية بسبب استمرار الصرف الصناعي بها بدون معالجة. ▪زيادة المخلفات الصلبة الناتجة من الورش الصغيرة داخل الكتلة السكنية بصورة كبيرة مع صعوبة التخلص الأمن منها مما يتسبب في تفاقم مشكلة المخلفات الصلبة. ▪زيادة تلوث الهواء بسبب الحرق المكشوف لمخلفات المستشفيات إلى جانب تفشي الأمراض بسبب اختلاط المخلفات الخطرة مع مخلفات البلدية. ▪إعادة تدوير بعض المخلفات البلاستيكية الطبية الخطرة مرة أخرى. ▪ارتفاع نسب الضوضاء نتيجة عدم أخذ الاحتياطات اللازمة لخفض نسب الضوضاء إلى الحدود المسموح بها.
ثالثا : تنمية الاقتصاد المحلي			
▪توافر الأيدي العاملة الرخيصة. ▪توافر المواد الخام التي يمكن إقامة العديد من المشروعات الاستثمارية عليها. ▪توافر شبكة نقل ومواصلات جيدة بمدينة المنصورة وبين المدينة والمركز الصناعية والتجارية المحيطة بها. ▪وجود قاعدة صناعية متمثلة في مصانع الألبان والسماد والزيوت والغزل. ▪وجود الجامعة والمعاهد العليا الخاصة بمثل ركيزة أساسية للقاعدة الاقتصادية. ▪وجود مراكز طبية متخصصة ذات سمعة إقليمية عالية. ▪الموقع الجغرافي للمدينة الذي يتوسط خمس محافظات.	▪ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين. ▪الإحجام عن القروض لكثرة الضمانات المطلوبة للحصول عليها. ▪عدم إمكانية التوسع الأفقي للمدينة لأنها محاطة بالأرض الزراعية من جهة وبنهر النيل من الجهة الأخرى، وهذا يسبب عدم إمكانية التوسع الأفقي للمشروعات المختلفة. ▪الجودة المنخفضة للمنتجات المصنعة. ▪عدم فاعلية الجمعيات الأهلية في تبنيها لسياسة تنمية الاقتصاد المحلي. ▪صعوبة الحصول على الائتمان. ▪البيروقراطية. ▪عدم وجود مركز للتدريب.	▪إمكانية زيادة فرص العمل من خلال القروض للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى إمكانية توفير الدعم الفني والإداري لتلك المشروعات. ▪تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشروعات الصغيرة. ▪تنمية بعض الأنشطة مثل تصنيع قطع غيار السيارات وغيرها. ▪إمكانية تقديم قروض ميسرة للشباب عن طريق جمعيات رجال الأعمال بالمنصورة. ▪إمكانية إنشاء وتنمية بعض المصانع والقرى السياحية والعمل في مجال الإسكان الاقتصادي والفاخر وإقامة فنادق على النيل. ▪العمل على استثمار المسمة الطيبة على المستوى	▪قروض المشروعات الصغيرة في يد الصندوق الاجتماعي ويحكم عمل الصندوق سياسات عامة على مستوى مصر، بمعنى أن الإستراتيجية الخاصة بمدينة المنصورة تقع في يد الإدارة المركزية للصندوق ولا تقع في يد المحافظ مما يقلل من حرية التصرف وسرعة اتخاذ القرار. ▪وقوع المنطقة الصناعية خارج نطاق مدينة المنصورة وهذا يجعلها خارج السيطرة الإدارية للمدينة. ▪تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية مثل مشروعات الملابس والتريكو والبناء والتعمير. ▪عدم رغبة الصندوق الاجتماعي في المشاركة مع الجمعيات الأهلية في دعم النمو الاقتصادي المحلي.

تابع جدول (٣)

		الإقليمي في المجال الطبي.	▪ استمرار تفشي حالات الفقر وما يتبعها من جرائم اجتماعية خطيرة وخلل في المجتمع. ▪ تعطيل النشاط الاقتصادي نتيجة الفجوات العديدة في القطاع الحكومي مثل الروتين والمصالح الخاصة وعدم وضوح المطلوب من المواطنين وكثرة الموافقات والتنقل بين المكاتب وضعف كفاءة القيادات وخلافه.

٣ ـ ٣ : قطاع البنية الأساسية

يشمل قطاع البنية الأساسية في مدينة المنصورة الطرق والنقل والمرور، التغذية بالمياه، الصرف الصحي، المخلفات الصلبة، الكهرباء والطاقة، والاتصالات كالتالي :

الطرق والنقل والمرور:

- ترتبط أنحاء مدينة المنصورة داخليا بعضها البعض بشبكة طرق ذات كفاءة معقولة الأمر الذي يؤدى إلى سهولة الانتقال الداخلي، كما ترتبط المدينة بباقي مدن الجمهورية عن طريق شبكة من الطرق الإقليمية الممتدة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وكذلك شبكة السكك الحديدية مما يعمل على سهولة تنقل الأشخاص والمواد بين المدينة والمدن الأخرى.
- من أهم المشكلات المرورية بالمدينة هي المزلقانات، فهي غير مؤمنة بشكل جيد وحالتها سيئة، علاوة على أن السائقين لا يلتزمون بالإشارات مما يتسبب في كثرة الحوادث.
- تتمثل أهم المعوقات التي تعوق الارتقاء بقطاع الطرق النقل والمرور بمدينة المنصورة في نقص الدعم المالي المطلوب والتداخل الإداري.

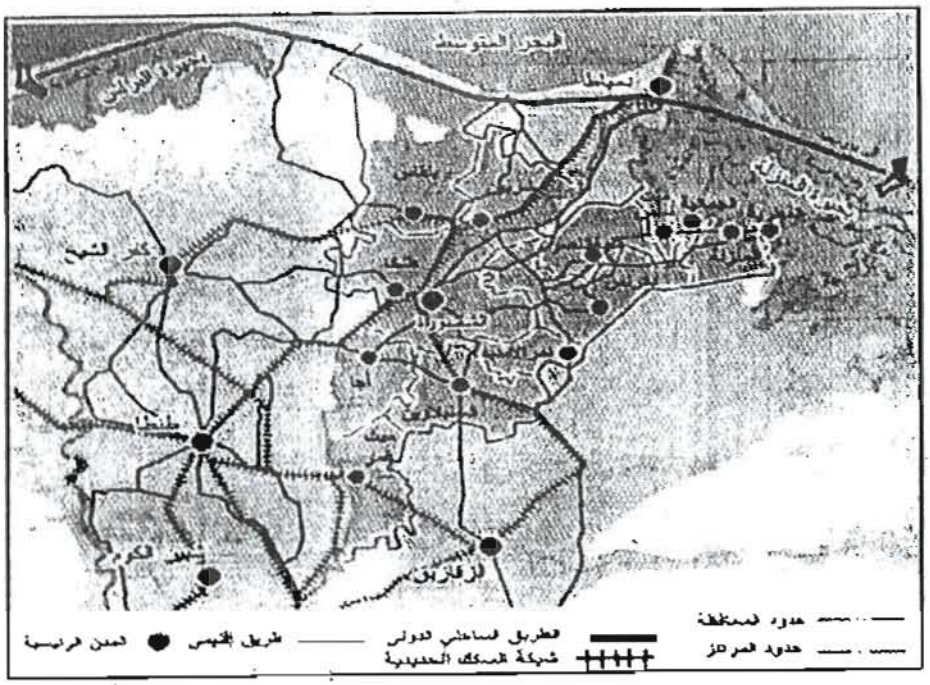

شكل (٤): شبكة الطرق والنقل والمرور المرتبطة بمدينة المنصورة

التغذية بالمياه :

- تعتمد مدينة المنصورة على نهر النيل في الحصول على مياه الشرب اللازم للسكان، حيث توجد بالمدينة محطتان رئيسيتان لتنقية مياه الشرب، وتتكون شبكة مياه الشرب بالمدينة من خطوط مواسير رئيسية غير متجانسة في أقطارها وفى مادة تصنيعها، وتتفاوت كفاءة الشبكة حسب كل منطقة بالمدينة، وتعانى الأدوار العليا في المباني المرتفعة من عدم قدرة المياه على الصعود إليها وذلك بسبب تشغيل المحطات على مستوى ضغط ضعيف لتجنب الإنفجارات التي قد تحدث نتيجة لعدم تجانس الشبكة، وبناءا على ذلك فإن مواتير رفع المياه تنتشر في كافة إنحاء المدينة.
- يوجد بالمدينة خزان عالي واحد، ويعتبر هذا الخزان غير كاف لعمل التوازن اللازم بين تصرفات الطلمبات بمحطات الإنتاج والاستهلاك اليومي وموازنة الضغوط في أجزاء الشبكة مما يؤدى إلى تشغيل الطلمبات باستمرار على مدار اليوم.
- تصل شبكة مياه الشرب بمدينة المنصورة إلى حوالي ٩٢,٤% من إجمالي عدد الأسر بالمدينة، ويؤدى ازدياد عدد السكان عن المخطط له إلى زيادة الضغط على الشبكة الحالية مما يؤثر سلبيا على مستوى الخدمة.
- هناك العديد من المعوقات التي تعوق جهود الإدارة المحلية في توفير خدمات الإمداد بمياه الشرب لجميع أجزاء المدينة مثل عدم كفاية التمويل اللازم، مركزية القرارات ذات الصلة، وعدم وجود أراضي تقام عليها الخدمات الخاصة بشبكة المياه.

الصرف الصحي:

- تخدم شبكة الصرف الصحي بمدينة المنصورة حوالي ٨٠% من المساكن، ويوجد عشر مناطق عشوائية محرومة من خدمات الصرف الصحي.
- يوجد بالمدينة ٢٠ محطة رفع رئيسية بالإضافة إلى عدد من المحطات المساعدة، كما توجد بالمدينة محطتان لمعالجة مياه الصرف الصحي إحداهما خارج الخدمة بسبب عدم الصيانة بالإضافة إلى صغر التصرف التصميمي لها، كما يوجد بالمدينة ٦ دورات مياه عمومية.
- تتمثل أهم المعوقات التي تعوق الإدارة المحلية في توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أجزاء المدينة هو قلة الأراضي الفضاء اللازمة لتوفير محطات معالجة مياه الصرف، كذلك فإن الكثافة السكانية العالية في بعض مناطق المدينة لا تتناسب مع الشبكة الحالية، وتسبب قلة الموارد المالية فى حرمان كثير من المناطق من الاتصال بشبكة الصرف الصحي.

المخلفات الصلبة:

- يتم التخلص من المخلفات الصلبة بمدينة المنصورة في مقلبين، مقلب قمامة سندوب على مساحة ٨ أفدنة من أجود الأراضي الزراعية، ويستقبل يوميا ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طن من القمامة حيث يصل ارتفاع القمامة فيه لأكثر من ٤٠ متر، والمقلب الآخر جنوب الطريق الدائري.
- وتعتبر إدارة المخلفات الصلبة من أهم المشاكل في مدينة المنصورة نظرا لضخامة حجم المخلفات وتزايدها عاما بعد عام مع ازدياد ممارسات الإلقاء العشوائي للقمامة في ظل عدم وجود حلول بديلة وإدارة مقبولة للمخلفات الصلبة.
- فمن أهم معوقات تلك الخدمة هو قلة توافر العمالة المطلوبة للعمل فيها بسبب تدنى الأجور والنظرة الاجتماعية لفئة جامعي القمامة، كذلك عدم توفر المعدات اللازمة، وقلة الدعم والاستمرار في إدارة المخلفات الصلبة، فضلا عن نقص الوعي البيئي للسكان وعدم تعاونهم في الحفاظ على الشوارع نظيفة.
- وبالإضافة لمشكلة القمامة تظهر مشكلة مخلفات الهدم المنتشرة على كافة أنحاء المدينة وذلك لعدم وجود أسلوب مناسب للتخلص منها.

الكهرباء والطاقة:

- الشبكة الموحدة هي المصدر الرئيسي لتغذية المدن والقرى بأنحاء الجمهورية بالطاقة الكهربية، ويتم تغذية مدينة المنصورة من

ثلاث محطات محولات هي محطة محولات منية سندوب، ومحطة محولات ميت الصارم (قرية ميت الصارم شرق مدينة المنصورة)، ومحطة محولات قولنجيل.

- تشير الدراسات إلى أن مدينة المنصورة في حاجة إلى إحلال وتجديد الكثير من محولات التوزيع ورفع سعتها وتوحيد نوعيتها، وكذلك مطلوب عزل أسلاك الجهد المنخفض غير المعزولة لضمان الأمان للسكان.
- وجود الصناعة بشكل قوى في مدينة المنصورة يعمل على ضرورة رفع مقدار تغذية المدينة بالكهرباء وذلك لضمان استمرارية مواكبة التطور الصناعي، كذلك فإنه من الأفضل فصل الاستهلاك الصناعي عن الاستهلاك المنزلي للكهرباء.

الاتصالات:

- يتم خدمة مدينة المنصورة بعدد ٢ سنترال وهما سنترال المنصورة القديم سعة ٤٠٠٠٠ خط الموجود بشارع البحر، وسنترال المنصورة الحديث (طومسون) سعة ٩٤٥٠٠ خط موجود بطريق المجزر، ويوجد من هذه الخطوط حوالي ٢٦٣٣ خط خالي يمكن أن يكون نواة للخطط المستقبلية لتطوير.
- ويتم الربط داخل المدينة بواسطة شبكة توزيع أرضية منتشرة في الشوارع الرئيسية والفرعية بالمدينة، كما ترتبط المدينة بالشبكة القومية.
- ورغم تقدم قطاع الاتصالات بالمدينة إلا أن تحوله من مظلة الدعم الحكومي إلى آليات السوق الحرة أدي إلى حدوث بعض التأثرات السلبية والتي تمثلت بشكل أساسى فى عدم رضاء المواطنين بخاصة محدودى الدخل على ارتفاع ما تنفقه الأسرة على خدمات الاتصالات مما يؤثر بشكل قوى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للسكان، حيث لا يتمكن الفقراء من التمتع بشبكة الانترنت التي هي مصدر هام لنقل المعلومات والأنشطة التجارية الالكترونية بما في ذلك السلع والخدمات.

٣ ـ ٣ ـ ١ : قضايا الحكم الحضري في قطاع البنية الأساسية

تتمثل أهم قضايا الحكم الحضري لقطاع البنية الأساسية في مدينة المنصورة في الآتي:

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٦ لسنة ٢٠٠٦ بتوصيل جميع المرافق للمناطق العشوائية. وهناك مشكلة من تطبيق هذا القرار وهى أن هذه المناطق العشوائية شوارعها ضيقة ومنحدرة وبالتالي ستكون تكاليف شبكة المياه بها مرتفعة.
- تواجه المدينة مشكلة قلة المخصصات المالية الموجهة لأعمال إمداد المناطق المحرومة بخدمة الصرف الصحي وخاصة المناطق العشوائية حيث تتحمل الحكومة جميع تكاليف تنفيذ شبكة الصرف بالكامل ويتحمل المواطن فقط قيمة التوصيلة المنزلية مما يشكل عبئا ماديا على الأجهزة المختصة.
- تواجه الإدارة المحلية العديد من المشكلات التي تعوق توفير خدمات جمع وتدوير والتخلص من المخلفات الصلبة وهى:
  - قلة العمالة في مجال جمع القمامة المنزلية وذلك لتدنى الأجور وبسبب النظرة الاجتماعية لفئة جامعي القمامة مما يتسبب في إحجام الكثير من التقدم لمثل هذه الوظيفة.
  - عدم توافر المعدات والعربات اللازمة لجمع القمامة حيث أن معظم الموجود منها يحتاج إلى إحلال وتجديد.
  - قلة الدعم المادي وعدم توافر الأموال اللازمة لتنفيذ عملية جمع القمامة بكفاءة حيث أنها عملية مكلفة تأتى ارباحها على المدى البعيد.
  - نقص الوعي البيني للسكان وإحجامهم عن الاشتراك في خدمة جمع القمامة، حيث يقوم بعض الأهالي بإلقاء مخلفاتهم المنزلية في الطرق والشوارع أو إحراقها مما يتسبب في تلوث الهواء.
  - عدم تعاون الأهالي مع البلدية حيث يلقون بالمخلفات بجانب وحدات جمع القمامة مما يتسبب في تراكم القمامة.

- أهم معوقات تقديم خدمة التغذية بالكهرباء والطاقة والاتصالات :
  - قلة الأراضي الفضاء بمدينة المنصورة اللازمة لإقامة محطات توليد أو محولات أو سنترالات أو أية منشآت أخرى لازمة لتوفير الخدمة، حيث تعود قلة الأراضي الفضاء بالمدينة إلى أن مدينة المنصورة محاطة بالأراضي الزراعية وليس لها ظهير صحراوي.
  - قلة المخصصات المالية الموجهة لأعمال التغذية بالكهرباء والطاقة وخاصة للمناطق المحرومة وبشكل خاص المناطق العشوائية حيث تتحمل الحكومة جميع تكاليف تنفيذ المحولات وخطوط الكهرباء بالكامل ويتحمل المواطن فقط قيمة التوصيلة المنزلية مما يشكل عبئا ماديا على الأجهزة المختصة.
  - الفقد في الشبكات نتيجة الوصلات غير القانونية أو سرقة التيار الكهربائي وخطوط التليفونات الثابتة وخاصة في المناطق العشوائية بالمدينة.

٣ ـ ٣ ـ ٢ : قضايا الفقر والمرأة والمهمشين في قطاع البنية الأساسية

تتمثل أهم قضايا الفقر والمرأة والمهمشين في قطاع البنية الأساسية في مدينة المنصورة في الآتي :

- يؤثر قصور خدمات النقل وسوء حالة الطرق على غير القادرين بشكل كبير ويتمثل ذلك فيما يلي :
  - صعوبة وصول عربات الإسعاف والمطافئ إلى المناطق ذات الطرق الضيقة والغير ممهدة.
  - صعوبة مد خطوط البنية التحتية في الطرق الضيقة والمتعرجة.
  - صعوبة نقل المنتجات وسرعة استهلاك عربات النقل مما يزيد من ارتفاع تكلفة الصيانة.
  - عدم إنارة الشوارع ليلا يؤدى إلى درجة من عدم الأمان في السير ليلا.
- القصور في خدمات الصرف الصحي يترتب عليه آثار متوسطة وطويلة المدى على الأطفال، فقد أثبتت الدراسات أن الفقر مع تدنى أساليب رعاية الأطفال والإسهال المتكرر والبلهارسيا ينتج عن التلوث بالصرف الصحي بالإضافة لسوء التغذية، كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على نمو المخ وعلى الجهاز العصبي ومن ثم على النمو النفسي والاجتماعي للأطفال وعلى قدرتهم على الإدراك مما يعتبر تدميرا بطيئا وصامتا للأجيال الجديدة والتي تعتبر رأس المال البشري للدولة.
- تعانى عملية تجميع المخلفات من عدم قدرة الفئات المستهدفة على دفع مقابل الاشتراك في مشروع جمع القمامة على مستوى الأحياء والمدينة، وكذلك عدم اهتمام جامعي القمامة بتلك المناطق حيث أن المخلفات غالبا ما تكون عضوية ولا يوجد بها الكثير مما يمكن تدويره، الأمر لا يمثل ربحا ماديا لجامعي القمامة حيث يقوم الجزء الأكبر من دخلهم على عملية الفرز والتدوير.
- تعوق الإمكانيات المادية لسكان المناطق الفقيرة من الاشتراك في مشروع جمع القمامة، ومع غياب الوعي العام لهؤلاء السكان بإلقاء القمامة في الشوارع فإن مشكلة جمع القمامة تزداد تفاقما.

٣ ـ ٣ ـ ٣ : القضايا البيئية في قطاع البنية الأساسية

تتمثل القضايا البيئية في قطاع البنية الأساسية في مدينة المنصورة في الآتي :

- تتمثل الآثار البيئية الممكن حدوثها نتيجة لزيادة ملكية السيارات الخاصة وزيادة الطلب على وسائل المواصلات العامة والخاصة والقطارات فيما يلي :
  - ازدياد تلوث الهواء مع زيادة انبعاث الأدخنة والغازات الناتجة عن احتراق الوقود بالسيارات.
  - ارتفاع درجة الحرارة نتيجة ارتفاع درجة الأدخنة والأبخرة المنبعثة من السيارات.
  - زيادة معدل الضوضاء والتلوث السمعي لتخطى الحدود الآمنة المسموح بها.
  - احتمال زيادة الحوادث نظرا لاختراق شريط السكة الحديد للكتلة السكنية.

- يوجد النقص الكمي لمياه الشرب في مدينة المنصورة بسبب المشكلات الموجودة في خطوط المياه وكثرة الأعطال والتسريبات في التوصيلات وذلك نتيجة نقص خدمات الصيانة والإحلال.
- تعانى الأدوار العليا في المباني المرتفعة بمدينة المنصورة من عدم قدرة المياه الوصول إليها بسبب تشغيل محطات المياه على مستوى ضغط منخفض خوفا من انفجار شبكة التوزيع الذي قد يحدث نتيجة لعدم تجانس الشبكة.
- تتمثل أهم المشكلات البيئية المتعلقة بالصرف الصحي المتصل بالترنشات فيما يلي:
  - التخلص غير الآمن من ناتج النزح في اقرب مسطح مائي سواء أكان مصرف أو ترعة وذلك في حالة عدم توفر وحدة معالجة لاستقبال ناتج النزح.
  - خطورة اختلاط نزح الصرف الصحي بمياه الشرب في حالة الآبار الارتوازية وبالتالي زيادة إمكانية حدوث الأمراض الناجمة عن تلوث المياه.
- يعتبر مقلب زبالة سندوب مصدرا لتلوث البيئة والعديد من الأمراض ومركزا لتجمع الحيوانات الضالة، بالإضافة للحرائق التي تندلع فيه نتيجة لتراكم ألاف الأطنان من القمامة مما يؤدى لوقوع حوادث متكررة بطريق السنبلاوين – المنصورة بسبب الدخان الكثيف الذي يؤدى أحيانا لانعدام الرؤية.

جدول رقم (٤) : التحليل الوصفى للأوضاع القائمة والنتائج المحتملة في قطاع البنية الأساسية بمدينة المنصورة

الأوضاع القائمة		النتائج المحتملة	
نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص والطموحات	التهديدات والمخاطر
الخدمات والمرافق			
▪وجود شبكة طرق جيدة الرصف في بعض أجزائها. ▪تطوير وتحديث التشريعات والسياسات لتواكب وتوجه المشاكل المستخدمة في القطاع. ▪إصدار قانون النقل الموحد سوف يشجع الاستثمار في قطاع النقل العام للركاب بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية. ▪وجود عدد من الشوارع العرضية ذات الاتساع الجيد التي تصلح أن تربط بين الطرق الشريانية الطويلة. ▪تشكيل الكيان المؤسسي القومي لتنظيم عمل النقل الداخلي في مصر يعمل على تكوين بنك معلومات النقل يسهل كافة الأعمال ويشجع الاستثمار في هذا المجال.	▪التصور في تخطيط بعض التقاطعات وفتحات الدوران للخلف. ▪وجود تقاطعات سطحية بين بعض الطرق وخطوط السكك الحديدية في المزلقانات يؤدى إلى حدوث اختناقات مرورية ولى بعض الأحيان تقع حوادث بين القطارات ومستخدمي المزلقانات. ▪نقص اللافتات التحذيرية بشبكة الطرق الداخلية. ▪انخفاض مستوى الخدمة على بعض الطرق بسبب اختناقات مرورية وبالتالي تأخير الرحلات على الشبكة. ▪عدم وجود صيانة دورية لكافة أنواع وسائل النقل بالمدينة أدي إلى تدني كفاءتها التشغيلية. ▪عدم وجود أرصفة ببعض درجات الطرق داخل المدينة لعدم وجود التمويل اللازم. **تابع جدول (٤)** ▪ضعف الميزانية المخصصة لتوفير المعدات والعمالة اللازمة لإجراء أعمال الصيانة للطرق. ▪التلوث الناتج من محركات كافة وسائل النقل.	▪فرص لاستقطاب جهود الجمعيات الأهلية وذلك لتطوير طرق معينة ورصفها وإنارتها. ▪فرص تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في عملية النقل الداخلي داخل مدينة المنصورة عن طريق تقديم التسهيلات لهم. ▪وجود مدينة المنصورة بموقع استراتيجي يعطيها إمكانية وصول عالية لجميع مناطق الجمهورية حيث تربط شرق الجمهورية بغربها وشمالها بجنوبها عن طريق شبكة الطرق البرية.	▪ انتشار المشاكل الناجمة عن المواصلات بسبب ضعف دور القطاع الخاص فيها. ▪اختراق الطرق الإقليمية لبعض الكتل العمرانية بالمدينة وكذلك خطوط السكك الحديدية يمكن أن يؤدى إلى ارتفاع احتمالية وقوع حوادث. ▪ عدم وجود قوانين رادعة بشأن استمرار ترخيص المركبات القديمة الملوثة للبيئة بالمدينة. ▪ عدم الإقبال على الاستثمار في قطاع النقل والطرق حيث انه استثمار طويل المدى. ▪ضعف التمويل في قطاع نقل الركاب على الطرق ونقل البضائع بالسكك الحديدية بسبب قصور الميزانيات المخصصة لذلك. ▪عدم وجود معايير واضحة تطبق على الشركات المستثمرة في قطاع النقل والطرق.
التغذية بمياه الشرب			
▪وجود عدد من القوانين والاشتراطات البيئية التي تحدد مواصفات ماخذ المياه	▪ضعف جودة المياه في بعض الأوقات من السنة كالسدة الشتوية. ▪اقتصار معالجة مياه النيل على عمليات	▪فرص للاستفادة من الدعم والمجهود التي تقوم به المحافظة في تحسين خدمة	▪خطر ارتفاع نسبة التلوث بمياه الشرب يؤدى إلى كثير من الأمراض مثل الالتهاب الكبدي

تابع جدول (٤)

من الناحية البيئية. ▪قيام جهاز شئون البيئة بالتعاون مع وزارة الصحة بأخذ عينات دورية من محطات المياه للتأكد من سلامتها البيئية. ▪استبدال الشبكة المتهالكة بأخرى حديثة بالإضافة للمجهودات المستمرة لتوصيل مياه الشرب لجميع مناطق المدينة.	التنقية والمعالجة بالكلور في حين أن المجارى المائية بالمنصورة تستقبل المياه الناتجة عن الصرف الزراعي والصناعي والصحي نتيجة تصريف مخلفات المبيدات والأسمدة الكيماوية والصرف الصناعي غير المعالج مما يستلزم إتباع أساليب أخرى للمعالجة.	الإمداد بمياه الشرب وتوصيلها إلى جميع المناطق بالمدينة.	والتيفود نتيجة النقص النوعي للمياه وقلة جودتها. ▪تدنى نوعية المياه بنهر النيل في الجزء الواقع في النطاق الجغرافي لإقليم شرق الدلتا وذلك إما لضعف أو لعدم وجود أي إجراءات تنقيية لإزالة مصادر التلوث على هذا الشريان الحيوي وكذلك لغياب المجهودات أو عدم تناسبها مع أهمية هذا المجرى المائي الهام.
الصرف الصحي			
▪تهدف المدينة حاليا إلى تحسين توصيل الصرف الصحي لكافة المناطق المحرومة من هذه الخدمة وخاصة المناطق العشوائية وامتدادات المدينة طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٦ لسنة ٢٠٠٦ بتوصيل المرافق الأساسية للمناطق العشوائية والمناطق المخالفة.	▪قلة الأراضي الفضاء بالمدينة واللازمة لتوفير محطات معالجة الصرف الصحي أو أية منشآت أخرى. ▪قلة الاعتمادات المالية الموجهة لأعمال إمداد المناطق المحرومة من خدمة الصرف الصحي وخاصة المناطق العشوائية.	▪فرص لتحسين أداء الخدمة عن طريق تشجيع الجمعيات الأهلية في المشاركة ببعض أو كل النفقات اللازمة لمد خدمة الصرف الصحي للمناطق المحرومة.	▪عدم توفر الاعتمادات المالية يهدد بعدم إمكانية مد هذه الخدمة لكافة المناطق المحرومة منها. ▪انتشار الأمراض نتيجة لاستخدام وسائل غير صحيحة للتخلص من المخلفات السائلة.
إدارة المخلفات الصلبة			
▪وجود عدد من القوانين والاشتراطات البيئية التي تنظم عملية جمع القمامة ونقلها والتخلص الآمن منها ▪وجود العديد من الجهود المبذولة من قبل قطاع شئون البيئة بالمحافظة لتنظيم عملية جمع القمامة.	▪قلة العمالة في مجال جمع القمامة وذلك لتدنى الأجور وبسبب النظرة الاجتماعية المهينة لجامعي القمامة. ▪عدم توفر المعدات والعربات اللازمة لجمع القمامة ومعظم الموجود منها غير صالح للعمل.	▪فرص لتحسين النظام الحالي لإدارة المخلفات الصلبة بالمدينة. ▪فرص لتشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية على المشاركة في منظومة جمع القمامة.	▪امتناع السكان عن دفع رسوم الخدمة. ▪إحجام المواطنين عن العمل في هذا المجال يمكن أن يؤدى إلى عدم تغطية المدينة كلها في جمع القمامة.
الكهرباء			
▪وجود عدد من القوانين والاشتراطات التي تنظم مد خدمة الكهرباء لكافة أنحاء المدينة وتحدد مسئوليات الجهات المختلفة. ▪السعي المتواصل من جانب الإدارة المحلية لتحسين كفاءة هذه الخدمة.	▪قلة المخصصات المالية الموجهة لأعمال التغذية بالكهرباء والطاقة. ▪الفقد في الشبكات نتيجة الوصلات غير القانونية أو سرقة التيار الكهربائي وخاصة في المناطق العشوائية للمنشآت الحرفية وبعض المنشآت الصناعية.	▪فرص لتحسين أداء الخدمة عن طريق تحسين قدرة الشبكات الحالية.	▪عدم كفاءة الشبكة للقيام بمهامها نتيجة زيادة الضغوط عليها بسبب السرقات المستمرة والتوصيل العشوائي ببعض المناطق.
الاتصالات			
▪وجود عدد من القوانين والاشتراطات التي تنظم مد خدمة الاتصالات لكافة أنحاء المدينة وتحديد المسئوليات المختلفة. ▪تغطية شبكة الاتصالات لكافة أنحاء المدينة.	▪سيطرة فكر الاقتصاد الحر على قطاع الاتصالات أدى إلى عدم القدرة على دعم محدودي الدخل في الحصول على خدمة الاتصالات. ▪قلة المخصصات المالية وخاصة في أعمال مد الخدمة للمناطق المحرومة وخاصة المناطق العشوائية.	▪فرص لجذب عدد اكبر من المواطنين للاشتراك في خدمة الاتصالات عن طريق تقديم تسهيلات في السداد وتقسيط ثمن الخط.	▪ارتفاع ثمن الاشتراك في الخدمة إلى جانب ارتفاع ثمن الفواتير يؤدى إلى إحجام كثير من المواطنين عن توصيل خطوط التليفونات الأرضية.

٤: إستراتيجية تطوير المجتمع الحضري في مدينة المنصورة

بعد دراسة الأوضاع الراهنة والنتائج المحتملة للقطاعات التنموية المختلفة بمدينة المنصورة فإن الإستراتيجية التالية يم اقتراحها للتنمية الحضرية في المدينة، هذه الإستراتيجية يمكن أن تكون نموذجا يسترشد به عند تطوير مجتمعات حضرية أخرى في مصر، وتشمل هذه الإستراتيجية الآتي:

٤ - ١: بالنسبة للدور الإقليمي لمدينة المنصورة

العمل على أن تؤدى مدينة المنصورة دورا رئيسيا ومحوريا في الإقليم وذلك من خلال :

- جعل المدينة مقصدا لطالبي الخدمة الصحية.
- جعل المدينة مقصدا لطالبي التعليم العالي.
- توجيه المخزون البشرى الرئيسي نحو التجمعات العمرانية الجديدة شمال المحافظة.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تدبير أموال	بناء قدرات
• تنشيط العمل الطبي بالمدينة واستثمار السمعة الطبية للمدينة في المجال الطبي. • تدعيم الجامعة وتشجيع إقامة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة. • تهيئة الفائض السكاني علميا وعمليا للاتجاه إلى مناطق التعمير الجديدة.	• الدعاية الإعلامية لجذب المستثمرين للاستثمار في المدينة في المجالات المختلفة.	• من القطاع الخاص. • من الجمعيات الأهلية.	• رفع كفاءة العاملين في المجال الطبي من أطباء وممرضين. • توفير دورات تدريبية لرفع كفاءة المعلم الجامعي. • إعداد دورات تدريبية في مختلف التخصصات المطلوبة في المجتمعات العمرانية الجديدة.

٤ – ٢: بالنسبة لقطاع المسكن والعشوائيات

العمل على ألا يكون في مدينة المنصورة من هو بلا مسكن وذلك من خلال:

- توفير النقص في الوحدات السكنية ذات المستوى المتوسط والاقتصادي واستغلال الوحدات السكنية الشاغرة.
- تجديد أو إحلال المناطق المتدهورة والارتقاء بالمناطق العشوائية ووقف النمو العشوائي.

الآليات المقترحة				
إجراءات تنفيذية	توعية	تدبير أموال	بناء قدرات	توفير أراضي
• الإعفاءات الضريبية على الإسكان الاقتصادي والمتوسط. • تبسيط إجراءات القروض. • تقنين والتشجيع على الإيجارات. • تأمين الحيازة للسكان لإمكانية اخذ قروض.	• تشجيع إقامة الإسكان الاقتصادي والمتوسط. • عدم التحايل على القوانين.	• عمل رسوم على الوحدات الشاغرة. • رفع كفاءة التحصيل. • توفير قروض متناهية الصغر أو منح بإشراف الجمعيات الأهلية.	• بناء كوادر فنية من السكان لتنفيذ عمليات البناء والتشطيب بالجهود الذاتية.	• إعادة استخدام الفجوات العمرانية بالمدينة. • استخدام الأراضي الجديدة داخل الحيز وتشجيع توجيه الفائض السكاني نحو الظهير الصحراوي أو للمدن الجديدة.

٤ - ٣: بالنسبة لقطاع الاقتصاد المحلى

العمل على أن تكون مدينة المنصورة في موقع الريادة الإقليمية من خلال تنمية متوازنة زراعيا واقتصاديا وخدميا، وذلك من خلال :

- رفع الكفاءة الاقتصادية للأنشطة القائمة بالمدينة من خلال تحسين مستويات الأداء ورفع الإنتاجية.
- توجيه الاستثمارات الجديدة لقطاعات الإنتاج والخدمات.
- زيادة دور الصناعات الصغيرة والحرفية.
- دعم المهارات والقدرات البشرية لتحسين المستوى الإنتاجي وبالتالي رفع مستويات الدخول.

- تهيئة المناخ المناسب للقطاع للقيام بدوره في مجال التنمية الاقتصادية.
- تشجيع التكامل مع حلقات ومراحل الإنتاج العالمي بدلا من التركيز على المنتجات كاملة الصنع.
- تشجيع ونشر الوعي بأهمية التسويق المحلى والتصدير الخارجي لمنتجات المدينة.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	تدبير أموال	بناء قدرات	توفير أسواق وآليات عملية
• تسهيل الحصول على قروض بفوائد منخفضة. • وضع برامج لحصول شباب الخريجين والفقراء على القروض نظرا لعدم وجود ضمانات لديهم. • سد الفجوات في القطاع الحكومي (الروتين- الرشوة).	• رفع كفاءة العاملين في تحصيل الموارد المالية. • الاستغلال الإعلاني لميادين وطرق المدينة.	• دورات تدريبية لتوفير العمالة الماهرة. • دورات تدريبية للإدارة الصناعية • برامج توعية لإمكانيات التنمية الصناعية والتعريف بالمشروعات متناهية الصغر • دورات تدريبية لموظفي الدولة.	• إنشاء مركز أعمال لمشروعات المدينة • إنشاء مجمعات للصناعات الصغيرة بالمدينة في متناول يد الشباب وصغار المستثمرين.

٤- ٤: بالنسبة لقطاع الخدمات

العمل على أن ترتكز مدينة المنصورة على قاعدة متينة من الخدمات وذلك من خلال:

- ضمان توفير الخدمات الأساسية ذات الجودة العالية للجميع.
- القضاء على السوق السوداء في المجالات المختلفة كالتعليم والصحة والسلع المدعمة.
- تمثيل المجتمع المحلى ليصبح جزء من الهياكل الإشرافية والتشريعية.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	توفير أموال	بناء قدرات
• زيادة أجور مقدمي الخدمة، تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. • التركيز على الاستثمار في رفع مستوى الخدمات الأساسية (التعليم والصحة). • مد مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع فئات السكان. • قروض ومنح دراسية للطلبة. • إعداد أدلة للمواطنين تحدد مسئولية مقدم الخدمة ومراقبته. • تطوير جيل جديد من المواد التعليمية وتحسين البيئة المادية للمدرسة. • وضع نظام لاعتماد جودة برامج ومقدمي التدريب.	• خلق ثقافة الجودة من خلال إستراتيجية إعلامية قوية. • نشر ثقافة الحقوق التي تدفع الناس إلى المطالبة بحقوقهم واحترام حقوق الآخرين.	• رفع مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة. • المعونات الأجنبية من البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برامج التنمية البشرية .... الخ. • خفض عدد الإداريين وتوجيه الميزانية إلى القائمين فعلا بالخدمة. • مساهمات المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية. • مشاركة القطاع الخاص في توفير الأجهزة من خلال المنح المالية والعينية.	• دورات تدريبية تهدف إلى النهوض بالمستوى المهني للمعلمين وتطويره باستمرار. • دورات تدريبية للأطباء حديثي التخرج. • تطبيق نظام سليم للحوافز.

٤ - ٥: بالنسبة لقطاع البنية الأساسية

٤-٥-١: الكهرباء

العمل على توفير الطاقة الكهربية للجميع لتشغيل المشروعات المختلفة وخصوصا متناهية الصغر للنهوض بالمستوى المعيشي للناس وفتح النوافذ على العالم والعلم من خلال الكمبيوتر والفضائيات وذلك من خلال :

- استكمال تغطية المدينة بالكهرباء.
- رفع كفاءة شبكة الكهرباء بالمدينة.
- العمل على أن تكون شبكة الكهرباء آمنة.
- استغلال الطاقة الجديدة والمتجددة.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	توفير أموال	بناء قدرات
• إحلال وتجديد محولات التوزيع إلى محولات ذات سعات أعلى لتغطية الزيادة في الأحمال. • إحلال الأسلاك الهوائية العارية بأسلاك معزولة او كابلات أرضية. • فصل الأحمال الصناعية عن الأحمال المنزلية. • إزالة العوائق القانونية والرسوم المرتفعة عن التقنيات الجديدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.	• ترشيد توعية استهلاك الكهرباء. • أهمية التوجه للطاقة الجديدة والمتجددة.	• الموازنة العامة. • المستثمرين. • برامج المعونات والدعم الأجنبية.	• إعداد الكوادر الفنية المتخصصة في مجال تركيب وإصلاح وصيانة شبكة الكهرباء. • إعداد الكوادر الفنية لتشغيل محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة. • التدريب على استخدام الوقود الحيوي.

٤ -٥-٢: الاتصالات

العمل على توفير خدمة الاتصالات لتنمية المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والمساعدة في تهيئة مناخ الاستثمار وذلك من خلال :

- تغطية المناطق المحرومة من خدمة الاتصالات.
- تعميم استخدام شبكة الانترنت.
- تحسين شبكة الاتصالات الأرضية.
- تمكين غير القادرين من الحصول على الخدمة

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تدبير أموال	تنمية قدرات
• تحويل الشبكة الأرضية إلى شبكة لاسلكية. • تشديد الحراسة على الكابلات. • تحويل مسار الشبكة الأرضية بعيدا عن خطوط الكهرباء. • تقسيط تكلفة تركيب التليفونات.	• توعية السكان بأهمية الاشتراك في خدمة التليفون. • تشجيع نوادي الانترنت.	• الحكومة وشركات الاتصالات (تركيب الشبكات). • تقديم دعم مستهدف لدفع تكاليف التركيب. • تنسيب تركيب التليفون إلى الدخل. • قروض صغيرة لحصول على الخدمة.	• تدريب الكوادر لتشغيل الشبكة وصيانة الأعطال بالشبكة التليفونية. • تدريب مكثف للتعامل مع التقنيات الحديثة في الاتصالات.

٤-٥-٣: التغذية بالمياه

العمل على تغطية كافة أنحاء المدينة بالخدمة وخفض تكلفتها ورفع جودتها وذلك من خلال :

- زيادة إنتاج محطات المياه.
- الحد من الفاقد بالتسرب من خطوط نقل المياه بإحلال وتجديد الخطوط المتهالكة.
- تنمية سلوك الوعي نحو أهمية مياه الشرب لخفض نسبة الفاقد.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تدبير أموال	بناء قدرات
• جداول زمنية لصيانة الشبكة. • الكشف الدوري وتصليح عدادات المياه حيث تؤدى العيوب بها إلى عدم دقة التحصيل. • التصميم السليم للشبكات. • الاستقلالية المؤسسية للهيئة للقضاء على البيروقراطية. • عمل خرائط دقيقة للشبكات لسهولة التعرف على أماكن المواسير والمحابس.	• تغيير الاتجاهات والأنماط السلوكية المعتقلة باستخدام مياه الشرب. • توجيه السكان إلى أهمية استخدام الأدوات الصحية المناسبة.	• الموازنة العامة، المحافظة، برنامج تطوير العشوائيات، المعونات الأجنبية. • تركيب عدادات مياه لكل وحدة سكنية واخذ القراءات الشهرية بدلا من نظام الربط الثابت. • عدم استثناء المصالح الحكومية من سداد رسوم استهلاك المياه.	• إعداد وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة على أعمال الإنشاء والتركيب والتشغيل طبقا للتطورات العالمية الحديثة.

٤-٥-٤: الصرف الصحي

العمل على أن تصل خدمة الصرف الصحي لكل أجزاء المدينة وان تعمل المحطات بكامل كفاءتها التصميمية حتى تعالج التصرفات الداخلة لها وبالتالي لا يحدث تلوث للمصارف الزراعية ومياه الزراعة والتربة الزراعية، وكذلك لا يحدث طفح للمجاري وما يترتب عليه من آثار بيئية سيئة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- استكمال الصرف الصحي بالمدينة.
- رفع طاقة محطات الرفع الفرعية والرئيسية بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لخطوط الطرد في المدينة.
- منع إلقاء المخلفات السائلة في المصارف إلا بعد معالجتها.
- إحلال وتجديد الخطوط المتهالكة من الشبكة.
- علاج المشاكل في محطات الرفع.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تدبير أموال	بناء قدرات
• الاستقلالية الإدارية والمالية للصرف الصحي. • الصيانة الدورية للمحطات والشبكات حتى لا يحدث تسرب. • عمل خرائط دقيقة للشبكات وحالتها ومراقبة صرف المؤسسات الصناعية.	• للأفراد: بأهمية الصرف الصحي وأهمية المشاركة في الخدمة. • للمؤسسات: بأهمية معالجة مياه الصرف الصناعي قبل إلقائها في المصارف.	• الموازنة العامة، المحافظة، خطة تطوير العشوائيات. • المستثمرين بالمدينة حيث يرفع الاهتمام بهذا المرفق مستوى جودة الحياة بالمدينة وما يتبع ذلك من جذب للأنشطة.	• إعداد وتدريب الكوادر الفنية المتخصصة على أعمال الإنشاء والتركيب والتشغيل طبقا للتطورات العالمية الحديثة.

٤-٥-٥: النقل والمرور

العمل على أن تكون شبكة الطرق والنقل والمرور الداخلي في مدينة المنصورة بدون مشاكل وذلك من خلال:

- زيادة اللافتات التحذيرية لشبكة الطرق الداخلية.
- إعادة تخطيط بعض التقاطعات وفتحات الدوران للخلف.
- حل مشكلة التقاطعات السطحية بين الطرق وخطوط السكك الحديدية المتقابلة معها(المزلقانات).
- التوسع في شبكة النقل الجماعي.
- عمل صيانة دورية لكافة أنواع وسائل النقل بالمدينة.
- إنشاء أرصفة ببعض درجات الطرق.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	توفير أموال	بناء قدرات
• إعطاء الصلاحيات الكافية للإدارة المحلية للقيام بدور تشريعي حازم وفعال في قطاع النقل. • تفتيش دوري على السيارات للتأكد من التزامها بقوانين المرور لمتابعة انبعاث عوادم السيارات	• إرشاد السائقين للحفاظ على الأوضاع البيئية للمدينة. • برامج توعية للاهتمام بصيانة السيارات ومنع خروج عوادم منها. • برامج توعية للنهوض بالجانب السلوكي من حيث إتباع إشارات المرور واللافتات الإرشادية.	• تحصيل رسوم مقابل رفع مستوى النقل الجماعي مقابل رفع مستوى الخدمة للركاب. • تعظيم مخالفات السيارات خصوصا العوادم والغازات السامة المنبعثة من السيارات المتهالكة. • الجمعيات الأهلية.	• عمل دورات لتوفير الكوادر الفنية المدربة من السائقين والموظفين والإداريين. • رفع كفاءة العاملين في قطاع النقل عن طريق تنمية قدراتهم وإمدادهم بالوسائل المساعدة.

٤ - ٦: بالنسبة لقضايا الفقر والمهمشين

العمل على اقتلاع الفقر ومساعدة المرأة والفئات المهمشة وذلك لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة المنصورة

وذلك من خلال :

- مواجهة الفقر وإطلاق قوى النمو.
- حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الفقر في مجالات التعليم والصحة والحقوق الاجتماعية...الخ.
- توفير وسائل للمرأة للحصول على فرص عمل أكثر.
- تمكين الفقراء ليصبحوا مالكين لمشروعات وأصول تشجع وتساهم في النمو الاقتصادي للمدينة.
- تقديم الخدمات الاجتماعية بجودة عالية للفقراء في المجالات التنموية المختلفة كالتعليم والصحة وخلافه.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	توفير أموال	بناء قدرات
• التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي. • خدمات متنقلة لإصدار شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومي. • توصيل الدعم إلى الفئات المستهدفة من السكان مباشرة لمساعدتهم على الاشتراك في التغطية التأمينية. • توجيه الاستثمار نحو الإنتاج كثيف العمالة والأنشطة الموجهة للتصدير والمنشآت الصغيرة. • تسهيل الإجراءات للحصول الفئات المهمشة على قروض متناهية الصغر. • إنشاء منظمات تقوم بأنشطة مرتبطة بالنساء مباشرة.	• محو الأمية. • الصحة العامة. • حقوق المواطنة.	• قروض ميسرة للأسر للمشروعات الصغيرة. • تأهيل المنظمات المتمرسة التي تقدم الائتمان متناهي الصغر للحصول على تمويل دولي. • تغطية احتياجات المشروعات متناهية الصغر من خلال الائتمان طويل الأجل.	• توفير دورات تدريبية وفنية على الأنشطة الاجتماعية. • الارتقاء بمهارات قوة العمل وخاصة في القطاعات التي ترتفع فيها فرص العمل. • التدريب المهني والتخصصي لإكساب المرأة مهارات مختلفة.

٤ - ٧: بالنسبة لقضايا الحكم الحضري

العمل على أن تكون مدينة المنصورة ذات نظام إداري وهيكل تنظيمي فعال جاذب للاستثمار ويلبي حاجات السكان ويحقق تطلعاتهم

وذلك من خلال:

- تقوية وتدعيم دور السلطة المحلية.
- تفعيل وتدعيم المشاركة الشعبية في الحكم المحلي.
- وضع إستراتيجية واضحة لإدارة التمويل وتحسين الموارد المالية للمدينة.
- العمل على استقلال المدينة بمواردها.
- تشجيع القطاع الخاص بالمدينة على المشاركة في التنمية وذلك من خلال إجراءات واضحة.

- سد الفجوات في القطاع الحكومي والحد من التدخل الإداري.
- تفعيل وتدعيم المشاركة الشعبية في الحكم المحلى.

الآليات المقترحة		
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تنمية قدرات
• تطبيق نظام اللامركزية ونقل جزء كبير من السلطات والصلاحيات الوزارية إلى مستوى الأقاليم والمحافظات. • إعادة تنظيم الهيكل الإداري للقضاء على التداخل الإداري وتبسيط إجراءات التعامل. • وضع نظام للترقيات بناءا على الكفاءة بدلا من الاقدمية. • نقل السلطات المالية للمحافظات سواء فيما يتعلق بالنفقات أو الإيرادات. • إيجاد قنوات سياسية يشارك من خلال المواطنون والمجتمعات المحلية وتمكنهم من ممارسة المراقبة والمتابعة لقرارات وممارسات وأداء وحدات الإدارة المحلية.	• القضاء على التصور السلبي من جانب القطاع الخاص عن الاندماج مع القطاع الرسمي. • أهمية المشاركة المجتمعية في تحسين إدارة المدينة. • التوعية بمسئولية المواطنين عن مراقبة مقدم الخدمة وتقييمه.	• دورات تدريبية لرفع كفاءة قيادات الإدارة المحلية. • رفع كفاءة العاملين في تحصيل الموارد المحلية.

٤ – ٨: بالنسبة للقضايا البيئية:

العمل على أن تكون مدينة المنصورة نظيفة خالية من التلوث وآمنة بيئيا وذلك من خلال :

- توفير المياه النقية والصرف الصحي المأمون.
- حل مشكلة القمامة ومخلفات الهدم.
- التخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة.
- الحد من تلوث الهواء بالعوادم.
- الحد من تلوث المجارى المائية.
- التخلص الآمن من المخلفات الزراعية.

الآليات المقترحة			
إجراءات تنفيذية	برامج توعية	تدبير أموال	بناء قدرات
• خطة كاملة للتخلص الآمن من القمامة وتدويرها. • مشروع للتعامل مع مخلفات الهدم. • مشروع الصرف الصحي والتغذية بالمياه. • حملات تفتيشية على المصانع. • تعميم المحارق الصحية لحرق المخلفات الخطرة والسامة. • تفتيش دوري على المنشات الصحية للتأكد من عدم وجود مخالفات.	• إرشاد المصانع لتوثيق الأوضاع البيئية بها وعمل السجل البيني لها. • برامج توعية للاهتمام بإصلاح السيارات ومنع خروج العوادم منها. • برامج توعية للنهوض بالجانب السلوكي من حيث النظافة المنزلية ونظافة المجتمع. • المراقبة المستمرة والدورية للشوارع لضمان عدم تلويثها.	• تحصيل رسوم إضافية من أصحاب الأنشطة المولدة للقمامة. • تعظيم مخالفات المخلفات الصناعية. • الجمعيات الأهلية. • مستثمر يقوم بمشروع نقل وتدوير القمامة مقابل اعفاء ضريبي أو تسهيل انتماني.	• رفع كفاءة العاملين بالإدارة المحلية عن طريق تنمية قدراتهم وإمدادهم بالوسائل المساعدة. • تعليم المهتمين إمكانيات استغلال مكونات القمامة لتدويرها

المراجع:

١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات السكان لسنة ٢٠٠٦.

٢. المؤتمر العربى الإقليمى، الترابط بين الريف والحضر: استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأراضى والإدارة الحضرية، القاهرة ١٥ - ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥

٣. د/ أحمد خالد علام (١٩٩٨)، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية.

٤. محافظة الدقهلية – مركز دعم واتخاذ القرار – بيانات الاقتصاد المحلى والبنية الأساسية فى مدينة المنصورة - ٢٠٠٧.

٥. محافظة الدقهلية – رئاسة حى شرق – مركز المعلومات – البيانات السكانية والعشوائيات فى حى شرق المنصورة – ٢٠٠٧.

٦. محافظة الدقهلية – رئاسة حى غرب – مركز المعلومات - البيانات السكانية والعشوائيات فى حى غرب المنصورة – ٢٠٠٧.

٧. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى: المخطط الإقليمى لمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١٧، التقرير العام ١٩٩٩.

٨. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى: المخطط الاستراتيجى العام لمدينة المنصورة، محافظة الدقهلية ٢٠٠٧

9. HABITAT (1993), Metropolitan Planning and Management in the Developing World, Spatial Decentralization in Bombay and Cairo, HABITAT – Nairobi.

10. Keating M. (1993), The Earth Summit's, AGENDA For CHANGE, The Center for our common future, 52 Rue Des Paquis, 1201, Geneva, Switzerland.